

التاسع من ربيع الأول

عرض.. ونقد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿٣﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾
مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾
اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ ﴿٧﴾

صدق الله العلي العظيم

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

مؤسسة الوصي عليه السلام

للتحقيق والترجمة والطباعة والنشر

مُقَدِّمَةٌ

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله الطيبين
الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين .
قبل الدخول في البحث لا بأس أن أُشير إلى النقاط التالية :

النقطة الأولى :

إنَّ من روعة المذهب الجعفري ومدرسة أهل البيت (عليه السلام) أنَّ
مُناقشة كلام العلماء لا يُعتبر جريمة ، كما هو الحال عند الشريعة
الوهابية وغيرهم ، حيث أنهم يقولون بصحة كل ما ورد في (صحيح
البخاري) مع أنه مملوء بالخزعבלات والأكاذيب .
بل إننا نقول بأنَّ كلَّ الكتب التي كتبها علماءنا الأعلام خاضعة
للأخذ والردِّ العلمي ، وقابلة للبحث والتنقيب والتحقيق والنفي
والإثبات ، ولا يوجد عندنا كتاب صحيح سوى القرآن الكريم فقط .

والذي يتشرّف بالحضور عند العلماء ويقرأ كتبهم يعرف هذه الحقيقة الرائعة، ويدرك أن العلماء في كثيرٍ من المسائل ما زالوا في أخذ ورد، ومع الأسف نجد بعض الناس ينزعج وتقوم قيامته وتنتفخ أوداجه إذا قلنا إشكالاً على عالمٍ من العلماء، أو قلنا بطلان ما يقول به، وكأنّ العالمَ صنمٌ يُعبد من دون الله!!
فهل كلام العالم قرآنٌ مُنزل؟!
وهل الحبُّ يلغي قانون العقل؟!
كلا..

فعلينا أن نترفع عن هذا المستوى الهابط من التفكير، وعلى المجتمع أن يلفظ من فمه هذه اللقمة المشبوهة .
فمثلاً: العلامة المجلسي رحمته الله في كتابه (بحار الأنوار) جمع الغث والسمين، ولم يكن العلامة المجلسي رحمته الله بصدد التحقيق في كل ما يكتبه، بل كان بصدد الجمع فقط -وإن حقق في بعض المطالب القليلة جداً، نفيّاً أو إثباتاً-، لأننا لو أخذنا كل ما في (بحار الأنوار) على محمل الصحة، لكانت هذه جريمة من النوع الأول، لأن (بحار الأنوار) -وبعض الكتب الأخرى أيضاً- فيه هفوات كثيرة وكبيرة، وقد ناقشها العلماء الأعلام، وأخذوا من (البحار) ما يؤخذ، وتركوا ما يُترك، وناقشوا الكثير من الشبهات .
فعلينا أن نُوكل ذلك لأهل الخبرة والتحقيق .

النقطة الثانية:

نأمل من القارئ الكريم أن لا يكون مُتعصباً لرأيه، حتى
يُمكنه فهم هذا البحث، لأنَّ المتعصب سوف يلجأ إلى التكذيب
والافتراء والاتهام بلا وعي وبلا إدراك، فلكي يوفرَّ هذه الافتراءات
على نفسه عليه أن لا يقرأ هذا الكتاب لكي يواصل نومه الهادئ .

النقطة الثالثة:

كُلُّ كتابٍ نذكره في هذا البحث اطلَّعنا على الطبعات القديمة
منه والحديثة، وبحثنا في تأريخ الكتاب، ثمَّ اشتغلنا على تحقيق هذا
التأريخ .

خادمكم الصغير
محمد حسين الرجائي الأصفهاني

الفصل الأول

[علة العيد المزعوم]

العلة الأولى

يزعم بعض الناس أن هذا العيد سببه هلاك عمر بن الخطاب، وهذا غير صحيح إطلاقاً، ويزعمون أيضاً أن الصديقة الكبرى فاطمة الزهراء عليها السلام فرحت بهلاكه^١، وغير ذلك من التعليقات الواهية . ونُجيب على ذلك في الوجوه التالية^٢ :

(١) مع أن الزهراء عليها السلام استشهدت قبل هلاك عمر بن الخطاب، فمن أين قالوا بأن فاطمة الزهراء عليها السلام فرحت؟! وأي رواية اعتمدوا عليها؟! ومن العلماء قال بذلك؟! حتى يأتي من يُطنطن بسذاجةٍ وجهلٍ ليقول: (عيد فرحة الزهراء)!!، ثم لو كان هناك شيء اسمه (عيد الزهراء) لتناوله العلماء الذين ألفوا في سيرة وخصائص ومناقب وفضائل الصديقة الزهراء عليها السلام، لكن هذه الكتب خلت من ذلك ١٠٠%، وبعضها نفى ذلك نفياً حاداً، وبعضهم أمرَ باحتنابه، وسنأتي للبحث المفصل في ذلك إن شاء الله تعالى .

(٢) علماً أننا سبقنا في دائرة نفى هلاك عمر في التاسع من ربيع الأول فقط وفقط، وأما الملاحظات الأخرى فسنأتي إليها لاحقاً .

الوجه الأول:

يقول الشيخ المفيد^١ في (مسار الشيعة) ص ٤٢ السطر الرابع وهو يتحدث عن أحداث شهر ذي الحجة ما نصه: [وفي اليوم السادس والعشرين سنة ثلاث وعشرين من الهجرة طعن عمر بن الخطاب]، وفي السطر التاسع من نفس الصفحة يقول الشيخ^٢ ما نصه: [وفي التاسع والعشرين منه سنة ثلاث وعشرين من الهجرة قبض عمر بن الخطاب].

يقول الشيخ محمد بن إدريس الحلي^٣ في (السرائر) ج ١ ص ٤١٨ السطر الثاني والعشرين وهو يتناول أعمال وأحداث شهر ذي الحجة ما نصه: [وفي اليوم السادس والعشرين منه سنة ثلاث وعشرين من الهجرة طعن عمر بن الخطاب وفي اليوم التاسع والعشرين منه قبض عمر بن الخطاب فينبغي للإنسان أن يصوم هذه الأيام^٤ فإن فيها فضلاً كبيراً وثواباً جزيلاً وقد يلتبس على بعض أصحابنا يوم قبض عمر بن الخطاب فيظن أنه في يوم التاسع من ربيع الأول وهذا خطأ من قائله بإجماع أهل التاريخ والسير وقد حقق ذلك شيخنا المفيد في كتاب التواريخ وذهب إلى ما قلناه^٥].

(١) سنأتي للبحث في نفي استحباب الصوم والغسل في يوم هلاك عمر .

(٢) كلمة الشيخ الحلي^٣: [وقد حقق ذلك شيخنا المفيد في كتاب التواريخ]، هذا التحقيق الذي يُشير إليه الحلي موجود في الطبقات القديمة ١٣٢٢هـ، ومعنى ذلك أن <

يقول السيد ابن طاووس رحمته الله في (إقبال الأعمال) ص ٨٦١
السطر الثالث وهو يتناول أحداث وأعمال شهر ذي الحجة ما نصه : [وفي
السادس والعشرين من ذي الحجة قُتل عدوٌّ لأهل البيت عليهم السلام] .

يقول العلامة المحقق الحسن بن يوسف بن المطهر الحلبي رحمته الله في
(منتهى المطلب) ج ٢ ص ٦١٢ السطر التاسع عشر وهو يتناول أحداث
شهر ذي الحجة ما نصه : [وفي السادس والعشرين منه طُعن عمر بن
الخطاب سنة ثلاث وعشرين من الهجرة وفي التاسع والعشرين منه قبض
عمر بن الخطاب] .

وقال رحمته الله أيضاً في (تذكرة الفقهاء) ج ٦ ص ١٩٥ السطر
الخامس وهو يتناول مسألة الأيام المستحب صيامها^١ في شهر ذي الحجة
وأحداث هذه الأيام ما نصه : [وفي السادس والعشرين منه طُعن عمر
بن الخطاب سنة ثلاث وعشرين من الهجرة وفي التاسع والعشرين منه
قُبض عمر بن الخطاب] .

يقول المحقق العلامة حسين بن جمال الدين الخونساري رحمته الله
في (مشارق الشموس) ج ٢ ص ٤٥٣ السطر الخامس والثلاثين ما

هناك حذفاً وتلاعُماً بكتاب الشيخ المفيد رحمته الله لأننا لم نجد لذلك التحقيق وجود في كتاب
الشيخ رحمته الله وفقاً للطبعات الجديدة، فإمّا أن الحلبي رحمته الله كان مُشتبهاً - وهذا غير صحيح -
أو أن هناك تلاعُماً ويجب على العلماء التصدي بقوة أمام هذه القرصنة الخطيرة .
(١) وسنأتي للبحث في مسألة نفي استحباب الصيام في يوم هلاك عمر .

نصه: [وقال^١ في المنتهى^٢ .. أن في السادس والعشرين منه طعن عمر بن الخطاب سنة ثلاث وعشرين من الهجرة وفي التاسع والعشرين منه قبض] .

يقول العلامة علي بن يوسف بن المطهر الحلي رحمته في (العدد القوية) ص ٣٢٨ السطر السادس ما نصه: [وفي اليوم السادس والعشرين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة طعن عمر بن الخطاب] .

يقول الشيخ الكفعمي رحمته في (المصباح) ص ٦٧٦ السطر الثامن عشر وهو يذكر أحداث ربيع الأول ما نصه: [وفي تاسعه روى صاحب (مسار الشيعة) { أنه من أنفق فيه شيئاً غُفر له ويستحب فيه إطعام الإخوان وتطبيبهم والتوسعة في النفقة ولبس الجديد والشكر والعبادة وهو يوم نفي الهموم وروي أنه ليس فيه صوم وجمهور الشيعة يزعمون أن فيه قتل عمر بن الخطاب وليس بصحيح }^٣] .

(١) أي العلامة المحقق الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي رحمته .

(٢) أي في (منتهى المطلب) .

(٣) هذه السطور التي نقلها الشيخ الكفعمي رحمته والسيد الكاشاني رحمته عن الشيخ المفيد رحمته ووضعناها بين القوسين { } لم نجدها في (مسار الشيعة) الطبعة الجديدة، وحتى الطبقات القديمة، بل ولم يذكر الشيخ المفيد رحمته اليوم التاسع من ربيع الأول أصلاً، فإنه ذكر أحداث اليوم الرابع ثم مباشرة ذكر أحداث اليوم العاشر.. فتأمل .

ثم قال الكفعمي رحمته بعد ذلك مباشرة في ص ٦٧٧ السطر الثالث ما نصه: [قال محمد بن إدريس الحلي رحمته في (السرائر) أنه من زعم أن عمر قُتل فيه^١ فقد أخطأ بإجماع أهل التواريخ والسير]، ونقل ذلك عن (السرائر) السيد الكاشاني رحمته في (المصاييح) كما سيأتي .

ثم قال الكفعمي رحمته بعد ذلك مباشرة ص ٦٧٧ السطر الخامس ما نصه: [وكذلك قال المفيد في كتاب التواريخ وإنما قُتل عمر يوم الاثنين لأربع ليال بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة نصاً على ذلك صاحب الغرة وصاحب المعجم وصاحب الطبقات وصاحب كتاب مسار الشيعة وابن طاووس بل الإجماع حاصل من الشيعة والسنة على ذلك] .

يقول السيد الكاشاني رحمته في (مصاييح الجنان) ص ٦٥٥ السطر العشرون وهو يتناول أعمال وأحداث اليوم التاسع من ربيع الأول ما نصه: [.. وفيه قُتل عمر بن الخطاب على قول معروف بين المتأخرين ، والراجح ما ذهب إليه جمهور الفريقين من أنه قُتل في اليوم السادس والعشرين من ذي الحجة وكُتب التواريخ متفقة عليه ، ولذا قال شيخنا محمد بن إدريس في (السرائر) من زعم أن عمر بن الخطاب قُتل في اليوم التاسع من ربيع الأول فقد أخطأ بإجماع أهل

(١) أي في التاسع من ربيع الأول .

السير والتواريخ وقال المفيد في كتاب التواريخ الشرعية وإنما قُتِلَ عُمَرُ يوم الاثنين لأربع ليال بقين من ذي الحجة سنة اثنتين وعشرين من الهجرة نصاً على ذلك صاحب الطبقات وصاحب المعجم وصاحب الغرّة وصاحب كتاب مسار الشيعة وابن طاووس وعليه إجماع الشيعة والسنة [.

وقال الكاشاني في ص ٦٤٧ السطر الأخير وهو يتناول الأعمال والأحداث التي في شهر ذي الحجة ما نصه : [اليوم السادس والعشرون منه فيه طعن أبو لؤلؤة عمر بن الخطاب كذا في توضيح المقاصد]، ثم قال في ص ٦٤٨ السطر الثالث ما نصه : [اليوم التاسع والعشرون سنة ٢٣ من الهجرة قبض عمر بن الخطاب كذا في مسار الشيعة.] .

يقول العلامة السيد عبد الله شبر تَدْنُ في (أحسن التقويم) ص ١١٦ السطر العاشر وهو يتناول أحداث شهر ذي الحجة ما نصه : [وفي اليوم السادس والعشرين منه طُعِنَ عمر بن الخطاب]، وقال بعد ذلك في نفس الصفحة السطر الثالث عشر ما نصه : [وفي اليوم التاسع والعشرين منه سنة ثلاث وعشرين من الهجرة وفاة عمر بن الخطاب] .

يقول العلامة المجلسي تَدْنُ في (بحار الأنوار) ج ١٣ ص ٣٩٨ السطر الأول ما نصه : [ما ذُكِرَ أَنَّ مقتله^١ كان في ذي الحجة هو

(١) أي عُمَرُ بن الخطاب .

مشهور فقهاءنا الإمامية [1]، ثم ذهب المجلسي تقي إلى خلاف هذا الرأي الذي قال عنه أنه مشهور فقهاء الإمامية وتبنى الرأي الضعيف.. ولا أدري لماذا هذه الكبوة منه تقي، وسنأتي لدراسة وبحث ما ذهب إليه المجلسي تقي في (بحار الأنوار) وفي كتابه الآخر (زاد المعاد).

يقول السيد الخوئي في (كتاب الطهارة) ج ٩ ص ٣٣١ السطر الثالث عشر وهو يتناول الأيام التي يستحب فيها الاغتسال ما نصه: [إلا أن التأريخ أثبت وقوعه^١ في السادس والعشرين من ذي الحجة]. نكتفي بهذا المقدار من المصادر مُراعاةً للاختصار الشديد وإلاّ فهناك الكثير، مثل (أعيان الشيعة)، (الينابيع الفقهية)، (توضيح المقاصد)، (تأريخ المدينة المنورة)، (الخليفة الثاني تحت الضوء)، (موسوعة الانحرافات الكبرى)، (موسوعة التراجع)، (الصحابة.. بين الإيمان والنفاق)، (هل الصحابة كلهم عدول؟)، (قبسات من نور فاطمة عليها السلام)، (حقائق من تأريخ الصحابة)، (الانقلاب الأكبر) وعشرات الكتب الأخرى.

(١) أي هلاك عمر بن الخطاب الذي هو سبب كون ذلك اليوم عيداً وبالتالي استحباب الغسل في ذلك اليوم، وسنأتي إلى نفي مسألة استحباب الغسل في يوم هلاك عمر بن الخطاب، وأيضاً سنذكر ما ذكره السيد الخوئي كاملاً في بحث الاغتسال، لأنه نفي استحباب الغسل في ذلك اليوم، وقد أخذنا هذا المقطع من كلام السيد للشاهد فقط لأننا في دائرة تحديد يوم هلاك عمر بن الخطاب فقط، وكلُّ دائرة لها بحثٌ خاصٌّ بها.

علماً أنني اجتنبتُ مصادر العامّة .

وهنا ملاحظة: يتبيّن لنا من خلال ألفاظ العلماء الأعلام المذكورة أن الطنطنة بيوم التاسع من شهر ربيع الأول كانت مُشكلة حتى عند هؤلاء العلماء، ويحاولون نفيها بقوة والعمل على إطفاء هذه البدعة المُحدثة .

الوجه الثاني:

ربما يقول قائل: أنّ تغيير وقت هلاك عمر بن الخطاب كان من باب التقيّة، وهذا الكلام يُعتبر كبوة كبيرة للإنسان العامّي فكيف إذا كان عالماً فقيهاً، وقد لجأ إلى هذا التبرير البعيد عن الأسلوب العلمي الميرزا جواد آغا الملكي التبريزي رحمه الله في (المراقبات) ص ٤٧ السطر الأول حيث قال ما نصه: [ولكن يُمكن أن يكون التقيّة اقتضت تغيير الوقت] .

الجواب على ذلك في الأقسام التالية:

القسم الأول:

كلام الميرزا التبريزي رحمه الله يبقى في دائرة (الاحتمال) وليس القطع، وبالتالي ما هو الدليل على هذا الاحتمال؟! .

القسم الثاني:

هل الذين نقلوا عن الشيخ المفيد^ت وغيره من العلماء لا يعلمون أنهم كتبوا ذلك تقيّةً؟! وإن كان الشيخ المفيد^ت يتقي فما هي ضرورة التقيّة عند العلماء الآخرين؟! .

القسم الثالث:

لو أخذنا بهذا القول سنكون بحاجة إلى لجنةٍ علميةٍ لإعادة النظر في مؤلفات الشيخ المفيد^ت وغيره من العلماء لكي يتم فصل الكلام المحمول على التقيّة عن الكلام الذي لا تقيّة فيه ، وأنا لا أنفي وجود بعض الملاحظات التي اقتضت التقيّة أن تُكتب ، ولكنها قليلة جداً وواضحة وقد ذكروها العلماء وذكروا التحليل والتحقيق العلمي لها.

القسم الرابع:

في نفس الكتاب ، وبعد ست صفحات من خبر هلاك عمر بن الخطاب قال الشيخ المفيد^ت في ص ٤٨ السطر الأخير وهو يتناول أحداث شهر ربيع الأول وخروج النبي ﷺ من مكة واختبائه في الغار وكيف نجا ﷺ من المشركين ، ما نصه : [وهذا اليوم^١ يتجدّد فيه سرور

(١) أي اليوم الأول من ربيع الأول .

الشيعية بنجاة رسول الله ﷺ من أعدائه.. وهو يومٌ حزنٍ للناصبيَّة لاقتدائهم بأبي بكر في ذلك ، واجتنابهم المسرَّة... [.

فأين التقيَّة المزعومة على الشيخ تقيُّ من هذه الألفاظ ؟!

وقال تقيُّ في أعمال وأحداث شهر شوال ص ٣٢ السطر الثاني عشر ما نصه : [وفي هذا اليوم بعينه وهو أول يوم من شوال سنة إحدى وأربعين من الهجرة أهلك الله تعالى أحد فراعنة هذه الأمة عمرو بن العاص وأراح منه أهل الإسلام وتضاعفت به المسار للمؤمنين] .

فأين التقيَّة المزعومة على الشيخ تقيُّ من هذه الألفاظ ؟!

وقال تقيُّ في أعمال وأحداث ربيع الأول ص ٥٠ السطر الثالث ما نصه : [وفي اليوم الرابع عشر منه سنة أربع وستين من الهجرة هلاك المُلحد الملعون يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ضاعف الله عليه العذاب الأليم.. وهو يوم يتجدد فيه سرور المؤمنين] .

فأين التقيَّة من هذه العبارات ؟!

لقد قال الشيخ المفيد تقيُّ كُلَّ ما سبق بلا تقيَّة ، فهل تبقى التقيَّة فقط في تحديد تأريخ هلاك عمر بن الخطاب كما يزعمون ؟!

القسم الخامس:

لو كان الشيخ المفيد تقيُّ كتبَ شيئاً تقيَّةً لأخبر به تلامذته وأوصاهم بذلك ، كما حدث ذلك عند العلامة نصير الدين الطوسي

تَدُّهُ والميرزا حسن الآشتياني تَدُّهُ والشيخ محمد حسن المامقاني تَدُّهُ والعلامة جمال الدين الأفغاني تَدُّهُ والعلامة الفشاركي تَدُّهُ وغيرهم من العلماء الأعلام، وقصص هؤلاء العلماء معروفة وواضحة ومذكورة في كُتُب التراجم، وقد حصلَ ذلك في بعض كُتُب الشيخ المُفيد تَدُّهُ وأشار إليها بوضوح، ومن بعده اشتغلَ تلامذته الكبار على تبينها.. فتأمل .

القسم السادس:

ما هو المحذور الذي بسببه كانَ تغيير الوقت له هذه الأهمية الكبرى، بحيث يكون تغييره تقيّة؟!

القسم السابع:

كلام الشيخ المُفيد تَدُّهُ وغيره من العلماء يُحمل على صحّة الصدور من دون محذور، لا أن يُحمل على التقيّة بلا دليل وبلا إثبات، ولا ينبغي الاعتماد على الاحتمالات في الميدان العلمي إذا كان الأمر واضحاً، لأنَّ الأصل في أخذ الكلام أنه لا تقيّة فيه.. فتأمل .
وغير ذلك من الأقسام التي لا مجال لذكرها مُراعاة للاختصار، وسنأتي خلال البحث إلى بعض الملاحظات التي يُستفاد منها لنفي هذا التبرير .

الوجه الثالث:

الزهراء عليها السلام استشهدت قبل عمر بن الخطاب فكيف ننسب إليها الفرح والسرور ونتعبد بذلك في كل سنة ولم يأت نص في ذلك أصلاً، صحيح أن يوم هلاكه يوم مُفرح ومؤنس، ولكن لا ينبغي لنا أن نخترع القصص لذلك، وأن نقول بأن الزهراء عليها السلام فرحت، وأن ذلك اليوم عيد كبير، وأن.. وأن .

لماذا ؟

لأن ذلك يقتضي أن نفعل ذلك حتى في يوم هلاك أبي بكر وعثمان بن عفان ويزيد بن معاوية ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم، فإنهم ليسوا أقل طغياناً وإجراماً من عمر، فكما أنه لم يأت نص لعمر بن الخطاب فما المانع من أن يسري المفعول على بقية المجرمين .

الوجه الرابع:

لم يرد نص بلفظ (عيد الزهراء عليها السلام) لكي نتعبد به ، ولا يجوز لنا أن نبتدع شيئاً من أهوائنا .
ملاحظة: هذا باختصار شديد، وسوف نجيب على كثير من الشُّبهات المرتبطة بالعلة الأولى في داخل البحث أيضاً .

العلة الثانية

يزعم بعض الناس بأنَّ التاسع من ربيع الأول هو أوَّل يومٍ من إمامة الإمام المهدي المنتظر عليه السلام ولهذا السبب نحنُ نعتبره عيداً .
والجواب على ذلك في الوجوه التالية :

الوجه الأول:

وفيه قسمان :

القسم الأول:

لم يرد نصٌّ يدل على ذلك لكي نتعبد به ، - ومع الأسف - نجد بعض الناس يعتبرونه عيداً وكأنَّ الكتبُ المعتبرة مملوءة بالنصوص الشرعية التي تؤكد ذلك !

القسم الثاني:

هذا الشيء يدعوننا إلى أن نجعلَ العيدَ أيضاً لإمامة كُلِّ إمامٍ من الأئمة عليهم السلام، فكما أنَّ عيدَ تنصيب الإمام المهدي عليه السلام لا دليلَ عليه، فبقيةُ الأئمة عليهم السلام كذلك، فتكون أعيادنا فوضى .

الوجه الثاني:

الذين قالوا بأنه عيدٌ لتنصيب أو تتويج الإمام المهدي عليه السلام هم من النُدرةِ كالمعدوم، وأيضاً انقسموا إلى قسمين :

القسم الأول:

لم يجزم بذلك بل قال : (لعله) .

مثل السيد ابن طاووس رحمته الله في (إقبال الأعمال) ص ٧٦ السطر السابع عشر وهو يتناول أعمال وأحداث شهر ربيع الأول ويُحاول أن يجدَ لليوم التاسع منه مخرجاً موثقاً مُعتبراً، لكنه لم يستطع ذلك، يقول بعد الاحتمالات الأخرى ما نصه : [فإذا كانت وفاة مولانا الحسن العسكري .. لثمانٍ خلونَ من ربيع الأول فيكون ابتداء ولاية المهدي عليه السلام على الأمة يوم تاسع ربيع الأول فلعلَّ تعظيم هذا اليوم يوم تاسع ربيع الأول لهذا] .

قال تَنْتُ كَلِمَة : [تعظيم] ولم يقل (عيداً) ، وحتى هذا التعظيم
مبنيٌّ على [لعله] فلا يمكن الاعتماد عليه ، وذكر السيد تَنْتُ أموراً
أخرى سنأتي إليها ونبحث فيها إن شاء الله تعالى ، لأننا فقط في دائرة
القائلين بأنه عيدٌ لإمامة الإمام عليه السلام .

وقد نقل العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء تَنْتُ
في كتابه (جنة المأوى) كلام السيد ابن طاووس تَنْتُ ، وعلق عليه
مُبرراً له بتوجيه غير ناهضٍ وهو ما نصه : [وينبغي أن يتخذهُ المؤمنون
عيداً كما يتخذ الناس أيام جلوس ملوكهم عيداً] .

هل هذا دليلٌ وتوجيهٌ علميٌّ واستدلاليٌّ؟!!

وهل هذا التبرير كافٍ لإثبات (لعل) ثم لإثبات العيد؟!!

وهل ما يفعله الملوك حُجَّةٌ يُستفاد منها استحباب العيد؟!!

ولذا نقول : ما فائدة النصوص الشرعية بعد ذلك؟!!

القسم الثاني:

القائل بالعيد لتنصيب الإمام عليه السلام من دون كلمة (لعل) وكأن
الأمر مقطوعٌ به .

مثل الإمام الشيرازي الراحل تَنْتُ في كتابه (الدعاء والزيارة)
ص ٥٩١ السطر الخامس عشر وهو يتناول أعمال وأحداث شهر ربيع
الأول يقول ما نصه : [واليوم التاسع من هذا الشهر هو أوَّلُ يومٍ من

خلافة ولي الله الإمام المهدي عليه السلام.. ويُستحبُّ اتخاذ هذا اليوم عيداً
فعن الشيخ المفيد رحمه الله قال: وفي اليوم التاسع من هذا الشهر عيدُ
النبي صلى الله عليه وآله وأمرَ الناس أن يعيدوا فيه [، ثم قال ما نصه: [أقول:
وعيدٌ فيه أبو الحسن الهادي عليه السلام ولهذا اليوم شرح طويل من أرادُه
فليرجع إلى البحار وزاد المعاد [، ثم قال ما نصه: [واتفق في مثل هذا
اليوم قتلُ عمر بن الخطاب كما ورد بذلك الآثارُ المعتبرة [.
والجواب على هذه السطور في النقاط التالية:

النقطة الأولى:

غير واضح من كلام الإمام الشيرازي رحمه الله سبب العيد .
فإن كانَ لتنصيب الإمام المهدي عليه السلام فذلك خلاف ما نقله
الإمام الشيرازي رحمه الله عن المفيد رحمه الله لأن الشيخ المفيد رحمه الله لم يجعل هذا
السبب - هذا إن كانَ الشيخ المفيد قال بأنه عيد، أو ذكره في كتابه
وسنأتي لتوضيح ذلك لاحقاً - .
وإن كانَ السبب من العيد ما هو مذكورٌ في (بحار الأنوار) و
(زاد المعاد) كما أشارَ إليهما الإمام الشيرازي رحمه الله فيكون السبب
هلاكُ عمر بن الخطاب، ولكن كلمة الإمام الشيرازي رحمه الله [واتفقَ]
تُشير إلى أن السبب غير هلاكِ عمر.. فتأمل .
فإن كانَ السبب الأول فقد بحثنا فيه وسنأتي إليه أيضاً .

وإن كان السبب الثاني فقد بحثنا فيه وسنأتي إليه أيضاً .

المنقطة الثانية:

استند الإمام الشيرازي رحمته في أن هذا اليوم عيد^١ على الكلام المنسوب اشتباهاً للشيخ المفيد رحمته وقد نقله العلامة النوري رحمته في (مستدرک الوسائل) والشيخ عباس القمي رحمته في (وقائع الأيام)^٢ ونسبوا هذه الكلمات إلى كتاب (مسار الشيعة) للشيخ المفيد رحمته، وهذه الكلمات التي نُقلت عن المفيد رحمته ليست موجودة أبداً، سواء في الطبقات القديمة أو الحديثة، وسنأتي للبحث العميق فيها إن شاء الله تعالى، لأننا نبحث في دائرة القائلين بأنه عيدٌ لتنصيب الإمام عليه السلام فقط، ولا نريد الخروج عن هذه الدائرة إلا إذا أتمنا جزءاً جيداً مما نريد ذكره، حتى يبقى البحث موبّأً ومُرتبطاً ببعضه .

المنقطة الثالثة:

على ماذا اعتمد الإمام الشيرازي رحمته في إثبات استحباب اتخاذ هذا اليوم عيداً؟! مع أن سبب العيد غير حاصل كما أشرنا في العلة الأولى، وسوف نشير إلى بطلانه في العلة الثانية أيضاً .

(١) سواء لتنصيب الإمام عليه السلام أو لهلاك عُمر بن الخطاب .

(٢) وسنأتي للبحث فيما ورد في هذين الكتابين إن شاء الله تعالى .

النقطة الرابعة:

اعتمد الإمام الشيرازي رحمه الله على (بحار الأنوار) و (زاد المعاد) للعلامة المجلسي رحمه الله وسنأتي للبحث فيهما إن شاء الله تعالى .

النقطة الخامسة:

قال الإمام الشيرازي رحمه الله أنَّ عمر بن الخطاب قتل في اليوم التاسع من ربيع الأول وأنَّ ذلك ورد في [الآثار المُعتبرة] .
وهذا الكلام اشتباهٌ كبير ، حيث لم ترد آثار مُعتبرة في ذلك ، وسنأتي لتبيينها إن شاء الله تعالى .

بل لا توجد في هذا الرأي إلاَّ رواية واحدة فقط كما قال صاحب (المراقبات) رحمه الله ص ٤٦ السطر ما قبل الأخير .
فكيف تكون هذه الرواية الواحدة [آثار مُعتبرة]؟!
وكيف تكون هذه الرواية [آثار مُعتبرة] ولم تُذكر في الكتب المُعتبرة إطلاقاً؟!
علماً أنَّ هذه الرواية ضعيفةٌ أيضاً .

ومتن الرواية مملوء بالخُرُعبلات والمُتناقضات .
ولا يوجد في كلماتها أي شيء يُشير إلى أنها خرجت من لسانٍ معصومٍ ، وألفاظها بعيدة جداً عن أسلوب أئمتنا عليهم السلام ، وسنأتي للبحث فيها إن شاء الله تعالى .

الوجه الثالث:

لو سلّمنا جدلاً بأنه من أجل تنصيب الإمام المهدي المنتظر
عليه السلام فإن ذلك يأتي إلينا بالإشكالات التالية :

الإشكال الأول:

لم يثبت في الواقع ذلك .

الإشكال الثاني:

لم يحصل القطع باستشهاد الإمام العسكري عليه السلام في الثامن من
ربيع الأول ليكون اليوم التاسع منه عيداً لانتقال الإمامة إلى ولده عليه السلام .
ولم يحصل القطع باستشهاد الإمام العسكري عليه السلام في شهر ربيع
الأول ليكون التاسع منه عيداً أيضاً .
فإن العلماء ذكروا أقوالاً كثيرةً واختلفوا في تحديد اليوم و
الشهر الذي استشهد فيه الإمام العسكري عليه السلام .
ونختصر الإشارة إلى هذا الاختلاف في نقطتين :

النقطة الأولى:

الاختلاف في تحديد اليوم :

يقول الشيخ الكفعمي رحمته في (المصباح) ص ٦٧٦ السطر الثاني عشر وهو يتناول أعمال وأحداث ربيع الأول ما نصه : [وفي أول يوم منه كانت وفاة العسكري عليه السلام ومصير الأمر إلى القائم عليه السلام] .

وفي (مصباح المتعبد) لشيخ الطائفة الطوسي رحمته ص ٥٥٠ السطر الرابع يقول وهو في بيان أعمال وأحداث شهر ربيع الأول ما نصه : [وفي أول يوم منه كانت وفاة أبي محمد الحسن بن علي العسكري عليه السلام ومصير الأمر إلى القائم بالحق عليه السلام] .

وأما الشيخ المفيد رحمته في (مسار الشيعة) فقد قال وهو في بيان أعمال وأحداث شهر ربيع الأول ما نصه : [وفي اليوم الرابع منه سنة ستين ومائتين كان وفاة أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام . ومصير الخلافة إلى القائم بالحق عليه السلام]^١ .

وقال المولى المحقق محمد صالح المازندراني رحمته في (شرح أصول الكافي) ج ٦ ص ٢٢٨ السطر الثامن ما نصه : [قَتَلَ الْمُعْتَمِدُ لَعْنَهُ اللَّهُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيِّ الْعَسْكَرِيِّ عليه السلام بِالسَّمِّ يَوْمَ الرَّابِعِ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ سِتِينَ وَمِائَتَيْنِ] .

(١) مع ملاحظة أن الشيخ المفيد رحمته قال في (الإرشاد) بأن الإمام العسكري عليه السلام توفي في الثامن من ربيع الأول، ولكن كتاب (مسار الشيعة) ألفه بعد كتاب (الإرشاد) بعشر سنين تقريباً كما ذكره المحقق العلامة السيد محمد باقر القزويني رحمته في (أضواء على حياة الشيخ المفيد رحمته)، فيكون الحاصل أن هذا ناسخٌ للآخر .. فتأمل .

وقال العلامة السيد عبد الله شبر قُدُّس في (أحسن التقويم)
ص ١١٨ السطر الحادي عشر وهو يتناول أعمال وأحداث شهر ربيع
الأول ما نصه : [وفي اليوم الرابع منه سنة ستين ومائتين وفاة الحسن
العسكري عليه السلام وله يومئذ ثمان وعشرون سنة وصارت الخلافة إلى
القائم بالحق عليه السلام] .

وعشرات الكتب الأخرى مثل : (من حياة الإمام العسكري) ،
(تأريخ الدولة العباسية) ، (السيرة الطيبة) ، (نفحات من حياة
المعصومين) ، (الدولة العباسية .. حقائق ووثائق) ، (تحقيق في سيرة
الأئمة الاثني عشر) وغير ذلك .

أخي القارئ : لم يحصل القطع باليوم الثامن ليكون الصباح
والصراخ بالعيد في اليوم التاسع !

علماً أنَّ المحقق الكبير العلامة الشيخ علي بن يونس العاملي
قُدُّس أشار إلى أنَّ الإمام المهدي قام بالإمامة في اليوم الحادي عشر من
شهر ربيع الأول ، وذلك في كتابه (الصراط المستقيم) ج ٢ ص ٢٣٦
السطر التاسع حيث قال ما نصه : [وذكر محمد بن أبي جعفر أنَّ المهدي
قام بأمر الله يوم الجمعة لأحد عشر مضت من ربيع الأول سنة ستين
ومائتين سرّاً إلا عن ثقاته وثقات أبيه وله أربع سنين وسبعة أشهر] .

فأين العيد المزعوم في اليوم التاسع لأجل إمامة الإمام عليه السلام ؟
﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾

النتيجة الثانية:

الاختلاف في تحديد الشهر:

يقول العلامة السيد المرتضى علم الهدى تدثر في كتابه (عيون المعجزات)^١ ص ١٤٠ في السطر العشرين ما نصه - وهي رواية مطوّلة نأخذ مورد الشاهد فقط - : [.. وقبض أبو محمد - العسكري عليه السلام - في شهر ربيع الآخر سنة ستين ومائتين ودُفنَ بسر من رأى إلى جانب أبيه أبي الحسن عليه السلام]..

ونقل ذلك عن السيد المرتضى العلامة السيد هاشم البحراني تدثر في (مدينة المعاجز) ج ٥ ص ١٠٥ السطر الثامن عشر .
ونقل ذلك عن (عيون المعجزات) العلامة المجلسي تدثر في (بحار الأنوار) ج ٢٠ ص ٤٠٥ في السطر الحادي والعشرين .
ونقل ذلك العلامة علي بن الحسين المسعودي^٢ في (إثبات الوصية) ص ٢٣٣ السطر الثالث .

١) قال بعض العلماء أنّ هذا الكتاب للشريف المرتضى تدثر، وقال بعضهم بأنه للعلامة الكبير الشيخ حسين بن عبد الوهاب تدثر من أعلام القرن الخامس، ولهذا الموضوع بحث طويل لا مجال له في هذه العجالة .

٢) علي بن الحسين المسعودي صاحب (مروج الذهب)، ويُسمّى بـ (المسعودي) لأنّ نسبه ينتهي إلى الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود، ويُعتبر المسعودي من العلماء الكبار، وقد قال عنه بعض علمائنا بأنه من علماء الشيعة الإمامية، وقال عنه بعض العلماء بأنه من علماء العامة، وهذا البحث يحتاج إلى تحقيق دقيق، ولا نستطيع ذكره في هذه العجالة .

ونقلَ ذلكَ عن (إثبات الوصية) -مختصراً- العلامة الحُرّ
العاملِي تَقْدِيسُ فِي (إثبات الهداة) ج ٥ ص ٢٠٨ السطر الأول .
ونَقَلَ ذلكَ عن (إثبات الوصية) -مختصراً- العلامة النوري
تَقْدِيسُ فِي (خاتمة المُستدرِك) ج ٤ ص ٥٦ السطر الثالث
ونقلَ ذلكَ أيضاً عن (إثبات الوصية) وعن (عيون المعجزات)
-مختصراً- العالم الكبير لطف الله الصافي الكلبايكاني في (مُنتخب
الأثر) ص ٣٤٥ في السطر الحادي والعشرين .

الإشكال الثالث:

إنَّ الإمامة انتقلت إلى الإمام المهدي (عليه السلام) في حين استشهاد الإمام
العسكري (عليه السلام)، أي بعد أن فاضت روح الإمام العسكري (عليه السلام) مباشرةً .
فيكون يوم العيد المزعوم في الثامن من ربيع الأول وليس في
اليوم التاسع منه.. فتأمل .
إلّا إذا قال قائل: بأنَّ يوم الاستشهاد لا يُحتسب !!
وهذا لا يقول به عاقل !!
لأنه يجب أن يُجيبَ على السؤل التالي، وهو:
مَنْ هُوَ الإمام في الساعات المُتبقية من اليوم الثامن إلى دخول
اليوم التاسع من ربيع الأول؟!
أم أنَّ الإمامة عَطِلَتْ حتى خروج شمس اليوم التاسع؟!

الإشكال الرابع:

بما أنه لم يرد نصٌ خاص بالاحتفال لإمامة الإمام المهدي عليه السلام فقط واعتبار ذلك اليوم عيداً، فهذا يدعو إلى الاحتفال بإمامة كُلِّ إمام من الأئمة عليهم السلام.

أي أن يوم الحادي عشر من محرم الحرام عيدُ إمامة الإمام علي بن الحسين عليهما السلام.

- هذا لو سلمنا أن الإمام عليه السلام لا يستلم زمام الإمامة في نفس اليوم، وأن الإمام العسكري عليه السلام استشهد في اليوم الثامن -
واليوم الثاني والعشرين من شهر رمضان عيدُ إمامة الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام.

واليوم التاسع والعشرين من شهر صفر عيدُ إمامة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.. وهكذا.

أليست هذه فوضى؟!

ملاحظة: هذا باختصارٍ شديد، وسوف نُجيبُ على كثيرٍ من الشُّبهات المرتبطة بالعلة الثانية في داخل البحث إن شاء الله تعالى.

(١) يقول بعض الناس بأنه عيدُ (تنويع الإمام المهدي عليه السلام) وهذا خطأ، حيث أن الإمام عليه السلام لا يُتَوَجَّج بالخلافة، بل أن الخلافة تُتَوَجَّج بمجيئها إلى الإمام عليه السلام، أي أن الخلافة لا تَزِيدُ الإمام عليه السلام شَرَفًا.. فتأمل، وهناك بحث استدلالي على ذلك لا مجال لذكره في هذه العُجالة.

العله الثالثة

يزعم بعض الناس بأنَّ سبب الاحتفال بهذا اليوم هو بمناسبة تزويج النبي ﷺ بالسيد العظيمة خديجة الكبرى ﷺ، وقد قالَ بذلك الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء قدس في (جنة المأوى) ص ١٤٦ السطر الأول حيث قال ما نصه : [ويُحتمل أن يكون سبب فرحة الزهراء سلام الله عليها هو أنَّ اليوم التاسع والعاشر من ربيع الأول يوم اقتران أبيها رسول الله سيد الكائنات ﷺ بوالدتها البرّة الطاهرة خديجة الكبرى ﷺ ولا شك أنَّ الزهراء ﷺ كانت تُظهر الفرح والسرور بذلك اليوم من كل سنة افتخاراً بذلك الشرف العظيم والخير العميم ويكون قد بقيت عادة إظهار هذا الفرح مُتوارثاً عند مواليتها من الشيعة في ذلك اليوم كُلُّ سنة، ولكن على مرور السنين جهلوا السبب ثم حوَّره بعض الدسَّاسين إلى غير وجهه الصحيح وبقي الاسم معروفاً عندهم وهو فرحة الزهراء والسبب مجهولاً] .

والجواب على ذلك في الوجوه التالية :

الوجه الأول:

يقول الشيخ رحمته الله بأن (اليوم التاسع والعاشر من ربيع الأول يوم اقتران النبي عليه وآله بخديجة عليها السلام) .
والجواب على ذلك في الأقسام التالية :

القسم الأول:

بإجماع المؤرخين والعلماء والفقهاء بأن اقتران وتزويج النبي عليه وآله من خديجة عليها السلام كان في اليوم العاشر من ربيع الأول .
فلماذا جاء الشيخ رحمته الله بلفظ [اليوم التاسع والعاشر] ؟!
وما الفائدة من كلمة [التاسع] وجعلها مقرونة بـ [العاشر] ؟!
وما هي علاقة التاسع بالعاشر ؟!
لكن الشيخ رحمته الله أراد أن يردف التاسع مع العاشر لكي يقوي
من احتمال الضعيف .. فتأمل .
إلا إذا قال الشيخ رحمته الله بأن اليوم التاسع اشترى فيه النبي عليه وآله
أثاث بيته ، وفي اليوم العاشر اقترن بخديجة عليها السلام فيكون الحاصل هو أن
مُقدّمات الزواج زواج .

فهذا قولٌ غيرُ العاقل؟!
والإمام كاشف الغطاء قدّم أرفع بكثير من هذه التخريفات .

القسم الثاني:

لم يقل بذلك أحد من العلماء ، لا في الماضي ولا في الحاضر ،
فمن أين جاء الشيخ قدّم بهذا الاحتمال؟!
علماً أنّ كلام الشيخ يبقى في دائرة (الاحتمال) وليس القطع .
فهل هذا الاحتمال يكفي لثبوت العيد؟! .

الوجه الثاني:

لقد استبعد الشيخ كاشف الغطاء قدّم الاحتمالات التي ذكرها
السيد الجليل ابن طاووس قدّم في (الإقبال) بشأن اليوم التاسع - ومع
الأسف الشديد - هو وقعَ في نفس الحفرة .

الوجه الثالث:

لقد أشار الشيخ قدّم إلى أنّ الناس على مرّ السنين جهلوا السبب
المذكور ، ثم حوَّره بعض الدسّاسين إلى غير وجهه .

ومعنى ذلك هو: أنَّ الذين يقولون بأنه عيدٌ لهلاك عمر بن الخطاب هؤلاء استجابوا للدَّسَّاسين ، وقد شاركوا في [حورهُ] من حيث يشعرون أو من حيث لا يشعرون .

الوجه الرابع:

كيف يقول الشيخ تَدُّنُّ أنه : (حورهُ بعض الدَّسَّاسين عن السبب الحقيقي ووجهه الصحيح) وهو لم يذكر وجهاً صحيحاً ولا سبباً حقيقياً؟! بل اعتمدَ على كلمة [ويُحتمل] .
فكيف قال أنه دسُّ وهو لم يقطع بالسبب الحقيقي؟!
وفي المُقابل يبقى المجال مفتوحاً لغير الشيخ تَدُّنُّ ليأتي ويقول للشيخ تَدُّنُّ : (ويُحتمل أيضاً أنَّ هذا الدَّسَّ صحيحٌ) .. وهكذا .
أليست هذه فوضى فكريَّة؟!

الوجه الخامس:

يقول الشيخ : [ولا شك أنَّ الزهراء (عليها السلام) كانت تُظهر الفرح والسُرور بذلك اليوم من كل سنة افتخاراً بذلك] .
والجواب على ذلك في قسمين :

القسم الأول:

من أين قال الشيخ رحمته : [ولا شك] وكأنه يقطع بذلك ؟ !
ومن أي كتاب نقل ذلك ؟ !
وفي أي خبر ورد أن الزهراء عليها السلام كانت تفرح كل سنة في ذكرى
اقتران أبيها عليه السلام وأمها عليها السلام ؟ !
وإذا لم تكن هناك رواية ، فعلى الأقل أين القرينة التي أخذ منها
الشيخ هذه الفائدة ، بحيث يستفاد أو يفهم من هذه القرينة ذلك ؟ !

القسم الثاني:

إن الشيخ كاشف الغطاء رحمته قال أن الاقتران كان في : [اليوم
التاسع والعاشر] ، ثم قال : [لا شك أن الزهراء كانت تظهر الفرح
والسرور بذلك اليوم من كل سنة] ، وقال : [متوارثاً عند مواليها من
الشيعة في ذلك اليوم كل سنة] .
قال كلمة : [بذلك اليوم] ، وقال كلمة : [في ذلك اليوم] .
أي يوم ؟ ! هل هو (التاسع) أم (العاشر) ؟ !
لأن الشيخ رحمته قال في البداية (التاسع والعاشر) ، وفيما بعد
أخذ يشير إلى يوم واحد فقط ، فأَيُّ يوم هو ؟ !
وقال رحمته كلمة : [متوارثاً] .
فمن أين جاء بهذا التوارث ؟ ! ومتى كان [متوارثاً] ؟ !

وهل يُعقل أن [مُتوارثاً] تأتي من باب [ويُحتمل]، لأنَّ كلمة
[مُتوارثاً] تُشير إلى [الشهرة العامية] على الأقل .
ولو كان [مُتوارثاً] لوجدنا له شيئاً في الكتب المُعتبرة أو غير
المُعتبرة التي أدركت ذلك التوارث المزعوم .

نتيجة الفصل الأول:

أخي القارئ : ما هي علّة هذا العيد المزعوم ؟!
وعلى ماذا يتشبّث به بعض الناس ؟!
وهل هذا التشبّث عن عِلْمٍ وفهم ؟! أم أنه لا يُريد أن يفهم ؟!
فقد ثبتَ لنا بالدليل القاطع ما يلي :
أنَّ العلة الأولى القائلة بهلاك عمر بن الخطاب باطلة .
أنَّ العلة الثانية القائلة بتنصيب الإمام المهدي (عليه السلام) باطلة .
أنَّ العلة الثالثة القائلة بتزويج النبي (صلى الله عليه وآله) من خديجة (عليها السلام) باطلة .
فما هي علّة هذا العيد ؟!
ثم هل هناك عيد يختلف العلماء في علّته ؟!
أي هل هناك شخص قال بأنَّ سبب عيد الغدير هو أن النبي
صلى الله عليه وآله انتهى من الحج مثلاً ؟! وهكذا عيد الفطر والأضحى والجمعة .
ملاحظة : هذا باختصارٍ شديد، وسوف نُجيب على كثيرٍ من
الشُّبهات المُرتبطة بالعلّة الثالثة في داخل البحث أيضاً .

الفصل الثاني

[كُتِبَ تحت الضوء]

الكتاب الأول

هناك بعض الكتب التي تحتاج إلى تعليق وتدقيق حتى لا يفهمها كل واحد على حسب مزاجه وهواه، ومن هذه الكتب كتاب (إقبال الأعمال) للسيد الجليل ابن طاووس رحمته الله فقد قال في ص ٧٦ السطر الثالث ما نصه: [فيما نذكره من حال اليوم التاسع من ربيع الأول اعلم أن هذا اليوم وجدنا فيه رواية عظيمة الشأن ووجدنا جماعة من العجم والإخوان يُعظمون السرور فيه ويذكرون أنه يوم هلاك بعض من كان يهون بالله جل جلاله ورسوله ويُعاديهِ ولم أجد فيما تصفحتُ من الكتب إلى الآن موافقةً أعتمدُ عليها للرواية التي رويناها عن ابن بابويه تغمده الله بالرضوان فإن أراد أحد تعظيمه مُطلقاً لسرّ يكون في مطاويه غير الوجه الذي ظهر فيه احتياطاً للرواية فكذا عادة ذوي الرعاية] .

ثم احتمل أن سبب تعظيم هذا اليوم هي إمامة الإمام المهدي
عليه السلام، وبعدها احتمل احتمالات أخرى غير دقيقة لا حاجة لذكرها،
وقد قال عنها كاشف الغطاء رحمه الله في كتابه (جنة المأوى) ص ١٤٥
السطر الخامس عشر بأنها: [في غاية البعد] .
والتعليق على ما سبق في الوجوه التالية :

الوجه الأول:

يقول السيد تقي الدين: [جماعة من العجم والأخوان يُعظمون
السرور فيه]، أي لم يكن من الأمور العامة والشاملة عند الطائفة .

الوجه الثاني:

أشار السيد تقي الدين إلى أنها رواية واحدة كما ذكرنا ذلك آنفاً،
وكما قال صاحب (المراقبات) رحمه الله أيضاً، وقد أثبت السيد ابن طاووس
رحمه الله أنها واحدة بقوله: [ولم أجد فيما تصفحت من الكتب إلى الآن
موافقة أعتمد عليها للرواية التي روينها] .
ثم لو كانت الرواية صحيحة لاعتمد عليها السيد تقي الدين ، ولم
يدع إلى تعظيم ذلك اليوم تحت ذريعة: [لسر في مطاويه] .

والدليل على ذلك أنه قال : [غير الوجه الذي ظهر] أي غير أنه يوم هلاك عُمر بن الخطاب ، فمعنى ذلك أنَّ السيد تَقِيُّ يُشير إلى عدم قبوله بالرواية ولذلك قال : [غير الوجه الذي ظهر] .. فتأمل .
وأيضاً قال صاحب (المراقبات) تَقِيُّ في خبر اليوم التاسع من ربيع ما نصه : [ورد فيه رواية واحدة فاخرة في كونه يوم هلاك عدو الله وفي فضله وفضل الفرح فيه وأنه يوم السرور لشيعه آل مُحَمَّد ..]^١ ، إلى أن قال : [وإن كان لا يُساعده سائر الروايات] .
أي أن هذا الخبر يتعارض مع كثير من الروايات ، أو لم تتوفر روايات تأيده ، وسنأتي إلى تحليل هذه الرواية فيما بعد .

الوجه الثالث:

ثم ذكرَ السيد تَقِيُّ احتمالات كثيرة ابتدأها بإمامة الإمام المهدي (عليه السلام) وقد تناولنا ذلك .
ثم قالَ باحتمالات أخرى غير دقيقة وقد أوردَ الإمام كاشف الغطاء تَقِيُّ في (جنة المأوى) ص ١٤٥ السطر ما قبل الأخير جواباً شافياً لهذه الاحتمالات حيث قال ما نصه : [ثم ذكر^٢ بعض التوجيهات

(١) لقد تم نفي كلام صاحب (المراقبات) فيما سبق ، ويأتي أيضاً في داخل البحث .

(٢) أي السيد ابن طاووس تَقِيُّ .

لا احتمال كون قتل الرجل^١ في ربيع وكُلُّها في غاية البُعد .

الوجه الرابع:

كلمة السيد^{عليه السلام} : [ولم أجد فيما تصفحتُ من الكتب] فيها إشارة إلى أنه بحثَ عن ذلك ، وبحثُ السيد^{عليه السلام} ليس كبحث أي إنسان.. فتأمل .

الوجه الخامس:

لا يُستفاد من كلام السيد ابن طاووس^{رحمته الله} شيء لإثبات العيد المزعوم...، سواء لهلاك عمر بن الخطاب، أو لإمامة الإمام المهدي^{عليه السلام}، أو لتزويج النبي^{صلى الله عليه وآله} من خديجة^{عليها السلام} .
وهناك تعليقات أخرى مهمة سنأتي إليها أثناء البحث .

(١) أي عمر بن الخطاب، وإن كانت كلمة (الرجل) كثيرة على عمر، لأن النبي^{صلى الله عليه وآله} استخدم هذه الكلمة في يوم خيبر حيث قال: (إني لأعطين الراية غداً رجلاً.. الحديث) فهذه الكلمة تُقال للرجال فقط، وليست لكل فرد.. فتأمل .

الكتاب الثاني

(بحار الأنوار) للعلامة المجلسي تدئ وفيه أنه قال في ج ١٣ ص ٣٩٨ السطر الأول ما نصه : [ما دُكرَ أن مقتله كان في ذي الحجة وهو المشهور بين فقهاءنا الإمامية]، ثم دُكرَ المصادر الكثيرة التي تقول بذلك، ثم في نفس الصفحة السطر الحادي عشر يقول تدئ ما نصه : [والمشهور بين الشيعة في الأمصار والأقطار في زماننا هذا هو أنه ^١ اليوم التاسع من ربيع الأول] .

ثم دُكرَ العلامة المجلسي تدئ مصدرين فقط ، الأول منسوخ بالكتاب الذي جاء بعده ^٢ ، والثاني كتاب (المحتضر) وسنأتي للحديث

(١) أي هلاك عُمر بن الخطاب .

(٢) هذا إن كان هناك كتابٌ ثم نُسخ، وسنأتي للبحث في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى في الوجه السادس من بحث الكتاب الثاني في هذا الفصل .

حوله إن شاء الله تعالى ، ثُمَّ نَقَلَ المجلسي تَدْنِي الرواية الواحدة الواردة في هذا الموضوع .

وتعليقاً على ما سبق نُشير باختصار إلى الوجوه التالية :

الوجه الأول:

هذه الرواية التي ذكرها المجلسي تَدْنِي قَالَ عنها الإمام محمد الحسين آل كاشف الغطاء تَدْنِي في (جنة المأوى) ص ١٤٥ السطر الثامن أنها : [ضعيفة] ، وقال بذلك العلامة الشهيد السيد محمد علي القاضي الطباطبائي في حاشية (جنة المأوى) في نفس الصفحة السابقة .
علماً أنَّ راوي هذه الرواية هو أحمد بن إسحاق القمي ، وعليه اعتمدَ القائل بالعيد واستحباب الغُسل والصوم في اليوم التاسع من ربيع الأول ، وهُنَا نُشير إلى بعض الأقسام المُهمَّة ، وهي كالتالي :

القسم الأول:

أحمد بن إسحاق القمي ثقة وصدوق ، ولكن روايته في الغُسل والعيد في التاسع من ربيع الأول جاءت عن طريق الشيخ الصدوق تَدْنِي ، وطريق الشيخ الصدوق تَدْنِي إلى أحمد بن إسحاق مجهول ، وقال بعضهم ضعيف .. فتأمل .

وقد أشار العلامة السيد محمد جواد العاملي رحمته إلى ذلك في (النخبة) ج ٣ ص ١١١ السطر الحادي عشر، وقال ما نصه : [.. وهذه الرواية المنسوبة للشيخ الصدوق غير مقبولة من ناحية السند] .
 أمّا العلامة المحقق الشيخ محمد مهدي الكاظمي القزويني رحمته في (التراجم) ج ٦ ص ٢٣٨ السطر السابع، فيقول ما نصه : [.. ولم يثبت صدورها^١ من الشيخ الصدوق رحمته، وطريقها مجهول] .
 أمّا السيد الخوئي في (معجم رجال الحديث) ج ٢ ص ٥٥ السطر الثالث قال ما نصه : [طريق الشيخ^٢ إليه^٣ ضعيف بأحمد بن محمد بن يحيى العطار، وطريق الصدوق إليه مجهول] .

القسم الثاني:

لا يوجد مؤلف كتب هذه الرواية وكتب معها السند بالكامل، حتى العلامة المجلسي رحمته في (بحار الأنوار) وحتى كتاب (المحتضر) للشيخ الحلبي رحمته .

فلماذا هذا ؟!

وسنأتي للبحث في سند الرواية إن شاء الله تعالى .

(١) أي الرواية .

(٢) أي الشيخ الطوسي رحمته .

(٣) أي إلى أحمد بن إسحاق القمي .

الوجه الثاني:

إنَّ الشيخ كاشف الغطاء تَدْنُ في (جنة المأوى) ص ١٤٥ السطر التاسع قالَ عن الرواية أنَّها منسوبة إلى الشيخ الصدوق تَدْنُ ، أي أنَّ كاشف الغطاء تَدْنُ يحتمل أن الشيخ الصدوق تَدْنُ لم يكتبها ، وقد قالَ بذلك السيد محمد جواد العاملي تَدْنُ في (النخبة) ، والشيخ المحقق محمد مهدي الكاظمي القزويني تَدْنُ في (التراجم) كما أشرنا في القسم الأول من الوجه الأول في بحث الكتاب الثاني من هذا الفصل .

الوجه الثالث:

قالَ العلامة المجلسي تَدْنُ في (بحار الأنوار) ج ١٣ ص ٤٠٥ السطر السابع عن كلام السيد ابن طاووس تَدْنُ ما نصه : [ويظهر منه ورود رواية أخرى عن الصادق عليه السلام] .

وهذا الكلام غير صحيح ، وغير مقبول أصلاً .. ، لماذا ؟ !
لأننا نقول : من أين يفهم العلامة المجلسي تَدْنُ أنَّ ظاهر كلام السيد ابن طاووس تَدْنُ يُشير إلى وجود رواية أخرى ؟ !
علماً أنَّ السيد ابن طاووس تَدْنُ قالَ قبلَ ذلك أنه : [لم أجد فيما تصفحتُ من الكتب إلى الآن موافقةً أعتمد عليها للرواية] .

وقد أشرنا سابقاً إلى أنَّ العلماء قالوا بأنها رواية واحدة فقط .
فكيف يفهم العلامة المجلسي تَدْتُّ بأنَّ الظاهر من كلام السيد
ابن طاووس تَدْتُّ أنه يُشير إلى وجود رواية أخرى؟!

الوجه الرابع:

إنَّ العلامة المجلسي تَدْتُّ في (بحار الأنوار) ج ١٣ ص ٤٠٥ السطر
الحادي عشر ابتكرَ واخترَعَ شيئاً وهو: أنه يُحاول أن يُشيرَ في عقولِ
الناس بأنَّ هناك بين العلماء اختلافاً كبيراً وواضحاً في مسألة تحديد يوم
هلاك عُمر بن الخطاب ، وكأنَّ ذلك ليس من ابتكاراته واختراعاته تَدْتُّ .
ثم قال وهو يردُّ على الشيء الذي ابتكره: أنَّ ذلك وارد كما
أنَّ هناك اختلافاً في يوم استشهاد النبي الأعظم ﷺ .
فهل يُعقل ذلك من عالمٍ كبيرٍ كالعلامة المجلسي تَدْتُّ؟!
والجواب على ذلك في الأقسام التالية :

القسم الأول:

قالَ العلامة المجلسي تَدْتُّ في (زاد المعاد) ص ٢٥٣ السطر
الثالث ما نصه : [اعلم أنَّ بين علماء العامة والخاصة خِلافاً في تأريخ
وفاة ابن الخطاب والأشهر بين الفريقين أنَّ قتله كانَ في اليوم السادس

والعشرين من شهر ذي الحجة [] .

وقال تَنْتُ في (بحار الأنوار) ج ١٣ ص ٣٩٨ السطر الأول ما نصه : [ما ذكر أن مقتله كان في ذي الحجة وهو المشهور بين فقهاءنا الإمامية [] .

وقال المجلسي تَنْتُ في (الاختيارات) ص ٣٢ السطر السابع عشر وهو يتناول أحداث ربيع الأول ما نصه : [وفي التاسع منه قضى الخليفة الثاني ، وهذا يُناقض ما أورده أرباب السير والتواريخ عن أن وفاة الخليفة الثاني كانت في الرابع من ذي الحجة ^١ [] .
وهنا نقول :

إذا كانت أرباب السير والتواريخ اجتمعوا على هذا الرأي ..
واجتمعَ معهم المشهور بين فقهاء الإمامية ..
واجتمعَ معهم الأشهر بين الفريقين ..
وهذا كله قاله العلامة المجلسي تَنْتُ .

فما هو الاختلاف الذي أشار إليه في كتابه (زاد المعاد)
وكتابه الآخر (بحار الأنوار) ؟ !

أم أن العلامة المجلسي تَنْتُ يرى أنه لو أن عالمين قالوا قولاً .
وفي المقابل هناك مئة عالم قالوا قولاً آخر .

(١) ولا أُريد الاهتمام باليوم الذي ذكره العلامة المجلسي تَنْتُ في ذي الحجة .

فهل هذا عند العلامة المجلسي تدئ يُسمَّى اختلافاً؟!
أم إجماعاً؟! أم شهرةً؟!
وما هي الوسيلة الكبرى لتحقيق الطمأنينة؟!
ولماذا ترك العلامة المجلسي رأْي المشهور؟!
ولماذا تمسَّك بالرأْي اليتيم الشاذ؟!
وهل هذا التصرف مما تعارف عليه العلماء؟!
وماذا تعني كلمة (المشهور) عند العلماء؟!
أوليس إذا أراد أحدٌ مخالفة المشهور عليه أن يقف على روايةٍ
مُعتبرةٍ صحيحةٍ ليحصل بها على درجةٍ مُعينةٍ من الطمأنينة؟!
أم أنَّ الوسيلة للحصول على الطمأنينة تأتي بمخالفة المشهور،
والاعتماد على روايةٍ ضعيفةٍ تحتوي على متنٍ مخالفٍ لأصول المذهب؟!

القسم الثاني:

أمَّا التبرير الذي قاله العلامة المجلسي تدئ من أنَّ يوم وفاة النبي
عليه وآله اختلفوا فيه فلا غرابة إذا اختلفوا في يوم هلاك عمر بن الخطاب .
هذا التبرير غير صحيح إطلاقاً .
ثمَّ.. هل هذه القرينة تُعتبر قرينة ناهضة؟!
وهل هذا المثال مُنطبق على التاسع من ربيع؟!
هذا إن كان هناك اختلاف .

ثم نقول للعلامة المجلسي قدس: لا يوجد بعد النبي صلى الله عليه وآله عيدٌ منصوصٌ عليه حتى نقول بأنهم اختلفوا في يوم وفاته .

أي أنَّ العلماء حتى لو اختلفوا في يوم استشهاد النبي صلى الله عليه وآله فإن ذلك لا يترتب عليه محذور أبداً، لأنَّ بعد النبي صلى الله عليه وآله لا يوجد (عيد) !
لأنه لو كان هناك عيدٌ منصوصٌ عليه لما اختلف العلماء في يوم استشهاد النبي صلى الله عليه وآله، لأنَّ مُلازمة العيد ليوم شهادة النبي صلى الله عليه وآله تُحافظ على قطعِيَّة يوم استشهاد النبي صلى الله عليه وآله، كعيد الفطر والأضحى والجمعة والغدير .

فهل هناك عالم واحد قال بأن عيد الفطر في الخامس من شهر شوال مثلاً؟! أو أن عيد الأضحى في السادس من ذي الحجة؟!
ليس من المعقول ما قاله العلامة المجلسي قدس .

إلا إذا كان رأي العلامة المجلسي قدس بأن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله عيداً لأنَّ الإمام علي عليه السلام استلم زمام الأمور كما أنَّ يوم استلام الإمام المهدي عليه السلام زمام الأمور عيداً..

فهذا الكلام لا يقول به عاقل على الإطلاق .
لأنه بما أنه لم يرد نصٌ بعيدِ إمامة الإمام المهدي عليه السلام، فليس هناك مانع من أن نجعل لكلِّ إمامة عيداً!!
أليست هذه فوضى صريحة؟!

والعلامة المجلسي قدس أكبر بكثير من أن يقول هذا الكلام .

الوجه الخامس:

قال العلامة المجلسي رحمته في (بحار الأنوار) ج ٢٢ ص ٤٥٩
السطر الأخير تعليقا حول أن الشيخ المفيد رحمته قال في (مسار الشيعة)
بأن هلاك عمر بن الخطاب كان في يوم الاثنين ، وعلق المجلسي رحمته
على كلام المفيد قائلا ما نصه : [بل الضوابط الحسابية على نحو ما مرَّ
تدلُّ على أنه غير خارج^١ عن الثلاثاء والأربعاء] .
والجواب على ذلك في الأقسام التالية :

القسم الأول:

لم يذكر الشيخ المفيد رحمته في (مسار الشيعة) ذلك ، سواء في
الطبقات الجديدة أم القديمة التي في سنة ١٣٢٢ هـ .

القسم الثاني:

أن يكون في يوم الاثنين أو الثلاثاء أو السبت لا يجعله يخرج
من شهر ذي الحجة ولا يُوجبُ التكذيب والبطلان ، وهذا ليس دليلاً
نافعاً لتأكيد ما يراه المجلسي رحمته صحيحاً ، ولا يترتب على الاثنين أو
الأحد أو الأربعاء أو غيرها محذور كما يترتب على تأريخ اليوم نفسه .

(١) أي يوم هلاك عمر بن الخطاب .

القسم الثالث:

هل نفذت كُلُّ مُحاولات العلامة المجلسي لكي يلجأ إلى هذا الكلام البارد، ويبيِّن أنه في الاثنين أو الأربعاء أو السبت أو غيرها؟! وهذا دليلٌ على أنَّ مُحاولاته بُءت بالفشل.

الوجه السادس:

نقلَ العلامة المجلسي تَدْمُ في (بحار الأنوار) ج ٤٠ ص ٢٣٠ السطر الثالث عشر كلاماً قالَ بأنه للسيد ابن طاووس تَدْمُ في كتابٍ له باسم (زوائد الفوائد) وهو ما نصه : [ووجدنا فيما تصفحنا من الكتب عدَّة روايات موافقة لها^١ ، فاعتمدنا عليها فينبغي تعظيم هذا اليوم المُشار إليه وإظهار السرور فيه مُطلقاً لسرِّ يكون في مطاويه على الوجه الذي ظهر احتياطاً للروايات فيستحب أن يُسمَّى ذلك اليوم يوم العيد مجازاً] .

ومُعاجةً لهذه الشبهة نُشير إلى الأقسام التالية :

القسم الأول:

بمراجعة كُتب التراجم والرجال يتبيَّن لنا أنَّ السيد ابن طاووس

(١) أي لرواية أحمد بن إسحاق القائلة بملاك عُمر بن الخطاب في التاسع من ربيع الأول .

تُدَّخِلُ لا يوجد عنده كتاب بهذا الاسم .

وهناك الكثير من الكتب التي تناولت تراجم العلماء ومؤلفاتهم سواء المخطوط منها أو المطبوع ، وذكروا مع بعض الكتب سنة التأليف ، فلم يذكروا هذا الكتاب في ترجمة ابن طاووس تَدَّخِلُ إطلاقاً .

ويمكن للقارئ الكريم أن يُراجع ما كتبه السيد محسن الأمين تَدَّخِلُ في موسوعته المشهورة (أعيان الشيعة) ج ١٣ ص ٦ السطر الخامس ترجمة رقم ٨٥٨٧ فقد أحصى مؤلفات السيد ابن طاووس تَدَّخِلُ المخطوط منها والمطبوع فبلغت ٤٨ مؤلفاً ، ولم يذكر أن هناك كتاباً للسيد تَدَّخِلُ اسمه (زوائد الفوائد) .

وأيضاً عبد الحسين المجيدي الذي حَقَّقَ كتاب (فلاح السائل) لابن طاووس تَدَّخِلُ ذَكَرَ في مقدمة الكتاب ص ٢١ السطر الأول ترجمة مُفَصَّلَةً ومُحَقَّقة عن حياة ومؤلفات السيد الجليل ابن طاووس تَدَّخِلُ ، وفي ص ٣٤ السطر الأول ذكر مؤلفاته وقد أضاف إليها بعض الرسائل الصغيرة فكان عدد المؤلفات ٥٩ مؤلفاً ، ولم يذكر من ضمنها كتاباً اسمه (زوائد الفوائد) .

علماً أن السيد محسن الأمين تَدَّخِلُ حين أحصى مؤلفات السيد ابن طاووس تَدَّخِلُ جعل الرسائل الصغيرة من ضمن المؤلفات الكبيرة لأنها طُبعت معها في كتاب واحد ، وأما الرسائل التي لم تُطبع جعل لها عنواناً خاصاً.. فتأمل .

وأيضاً راجع التحقيق الذي كتبه الشيخ محمد الحسون في
مقدمة كتاب (كشف المحجة لثمرة المهجة) لابن طاووس تَدْنُ ص ١٩
السطر الأول وذكر مؤلفاته ص ٢٧ السطر الرابع عشر ولم يذكر أنَّ
للسيد تَدْنُ كتاباً اسمه (زوائد الفوائد) .

وأيضاً راجع التحقيق الذي كتبه السيد علي عاشور في مقدمة
كتاب (الطرائف) لابن طاووس تَدْنُ ج ١ ص ٧ السطر الأول وقد
تناول مؤلفات السيد تَدْنُ في ص ١٠ السطر العاشر ولم يذكر أنَّ
للسيد تَدْنُ كتاباً اسمه (زوائد الفوائد) .

وأيضاً راجع التحقيق الدقيق والرائع عن حياة السيد ابن
طاووس تَدْنُ ومؤلفاته الذي كتبه السيد محمد باقر القزويني تَدْنُ في
كتابه (السيد ابن طاووس تَدْنُ) ج ٢ ص ١١٢ السطر السابع فقد قال
ما نصه : [.. ولم يثبت أنَّ للسيد ابن طاووس صاحب (الإقبال)
كتاباً اسمه (زوائد الفوائد) .. وربما هو من تأليف نجله .. وربما كان
هناك تشابه في الأسماء ..] .

وعشرات الكتب الأخرى كلها لم تذكر أنَّ للسيد ابن طاووس
تَدْنُ كتاباً اسمه (زوائد الفوائد) فتأمل .

وهنا ملاحظة : جاء في التحقيق الذي كتبه فارس تبريزيان
الحسون في مقدمة كتاب (سعد السعود) لابن طاووس تَدْنُ ص ٩٧
السطر الأول وهو يتناول مؤلفات ابن طاووس تَدْنُ ذكر منها (زوائد

الفوائد) ثُمَّ عَلَّقَ قَائِلًا فِي السطر الثاني من هامش هذه الصفحة ما نصه : [وتردَّدَ البعض في كون هذا الكتاب من مؤلفات السيد ابن طاووس ، لأنَّ علياً ولد السيد ابن طاووس له كتاب (الزوائد والفوائد) ومنه نسخة في مكتبة جامعة طهران منسوبة لعلي ابن السيد ابن طاووس] .

علماً أنَّ العلامة المجلسي تَدَثُّرُ في (بحار الأنوار) ج ١٣ ص ٣٩٨ السطر الثاني عشر نسبَ الكتاب إلى نجل السيد ابن طاووس تَدَثُّرُ ، وفي ج ٤٠ ص ٢٢٧ السطر العشرون نسبَ الكتاب إلى السيد ابن طاووس نفسه .. فتأمَّل .

وقال الشيخ محمود درياب المُحقِّق لكتاب (بحار الأنوار) ج ٤٠ في هامش ص ٢٣٠ السطر الأول من الهامش ما نصه : [لم نعر على كتاب زوائد الفوائد هذا] ؟ ! .
ولهذا الموضوع بحثٌ وتحقيقٌ طويلٌ نتركه لضيق المجال ومُراعاةً للاختصار ، ولأننا لسنا بحاجةٍ إليه في هذا البحث .

القسم الثاني:

لو سلَّمنا جدلاً أنَّ هُنَاكَ كتاباً اسمه (زوائد الفوائد) لابن طاووس تَدَثُّرُ فإننا نقول :

إنَّ آخر مؤلفات السيد ابن طاووس تَدَثُّرُ هي كالتالي :

كتاب (كشف المحجة) حيث ألفه في سنة ٦٤٩ هـ .

بعده ألف (سعد السعود) في سنة ٦٥١ هـ .

بعده ألف (إقبال الأعمال) في بداية سنة ٦٥٦ هـ .

بعده ألف (الملاحم والفتن) في عامي ٦٦٢ هـ و ٦٦٣ هـ .

بعدها توفي سنة ٦٦٤ هـ .

أي أن الذي ذكرناه من كتاب (إقبال الأعمال) يعتبر ناسخاً
لما كان قبله من الكتب .

أي أن ما جاء في (زوائد الفوائد) منسوخ بما جاء في (إقبال
الأعمال) .. فتأمل ، وهذا هو المعروف عند أصحاب التحقيق والعقل
السليم ، وفي هذا الميدان نضرب للقارئ الكريم مثلاً رائعاً حتى يتبين
له القصد :

تعرض السيد ابن طاووس رحمته في كتابه (اللهوف في قتلى
الطفوف) ص ١١٤ السطر الثامن لمسألة أربعين الإمام الحسين عليه السلام في
العشرين من شهر صفر ومجيء السبايا إلى كربلاء والالتقاء بجابر بن
عبد الله الأنصاري .

وأما في كتابه رحمته الآخر (إقبال الأعمال) استبعد حدوث
ذلك إطلاقاً وذكر كلاماً طويلاً في ذلك .

وإذا نظرنا بعين العلم والمعرفة نجد أن كتاب (اللهوف)
ألفه رحمته في أيام شبابه ، وكتاب (الإقبال) ألفه قبل وفاته بتسع سنين

تقريباً، فيكون ما في (الإقبال) ناسِخاً لِمَا في (اللهوف)، مع مُلاحظة أنَّ (اللهوف) كتبه في أيام الشباب، و (الإقبال) في أيام المشيب، أي أنَّ السيد ابن طاووس تَتَنُّ صارَ أكثرَ نضوجاً ودقَّةً وتحقيقاً واستدللاً، وقد ذكر هذه الملاحظة العلامة النوري تَتَنُّ في (اللؤلؤ والمرجان) فراجع، ولسنا الآن بصدد الكلام حول الأربعين، ولسنا بصدد النفي أو الإثبات لمسألة الأربعين، كلا.. ولكن ذكرنا ذلك من باب المثال فقط فقط^١.

مُلاحظة: سُنَجِيب على كثيرٍ من الشُّبُهَات التي وردت في الكتاب الثاني (بحار الأنوار) أثناء البحث، لأننا الآن نكتفي بما ذكرناه بخصوص الكلام في دائرة الكتاب الثاني فقط .

١) وحول بحث الأربعين راجع كتاب (اللؤلؤ والمرجان) للعلامة النوري ص ١٨٠ السطر الثالث عشر، ولا يكفي أن يقرأ الإنسان هذا الكتاب، بل عليه أن يقرأ الكُتُب المُعتبرة الأخرى أيضاً لكي يقف على الرأي الأقوى استدلالاً .

الكتاب الثالث

(زاد المعاد) للعلامة المجلسي تدوّن وقد ذكر فيه كثيراً مما ذكره في (بحار الأنوار) ، وسوف نتناول ما قاله فقط في (زاد المعاد) من دون تكرار ما ذكره في (بحار الأنوار) .
والتعليق على ما ورد في (زاد المعاد) يدور في الوجوه التالية :

الوجه الأول:

قال العلامة المجلسي تدوّن في (زاد المعاد) ص ٢٥٣ السطر السادس ما نصه : [ويظهر من الكتب المعتبرة وكما هو مشهور الآن بين عوام الشيعة أنّ قتله كان في اليوم التاسع من ربيع الأول] .
والجواب على ذلك في الأقسام التالية :

القسم الأول:

يقول العلامة المجلسي تت : [ويظهر من الكتب المعتبرة] ،
ولم يذكر منها شيئاً ، ثم لماذا كلمة [يظهر] ؟ !

القسم الثاني:

ويقول تت : [وكما هو مشهور الآن بين عوام الشيعة] ، وقد
قالَ في (بحار الأنوار) و (الاختيارات) أن مشهور فقهاء الإمامية
وأرباب السير والتواريخ قد قالوا أنه في ذي الحجة .
وهنا يقول : [مشهور الآن بين عوام الشيعة] ، ويذهب
المجلسي مع رأي العوام ويترك الرأي المشهور عند الفقهاء والمؤرخين .
علماً أن كتاب (الاختيارات) ألفه بعد (بحار الأنوار) حتى
لا يقول قائل بأنه منسوخ^١ .

القسم الثالث:

إنَّ المشهور عند العوام لا يقوم مقام المشهور عند العلماء
والفقهاء والمؤرخين .

(١) علماً أنَّ كتاب (الاختيارات) اسمه الكامل (الاختيارات في كل ما يتعلَّق بأحوال
الكائنات) ، وطبع باسم آخر وهو (اختيارات الأيام) .

القسم الرابع:

الذي يقرأ (بحار الأنوار) كاملاً يلاحظ أنَّ العلامة المجلسي
تدبّر دائماً يستخدم مثل هذا الأسلوب من دون تبين ما يريد تبينه،
ودائماً يشير إلى أن الشيء الفلاني مشهورٌ في الكتب المُعتبرة، وإذا
بحثنا عنه في الكتب المُعتبرة لا نجدُه إطلاقاً، أو على الأقل نجدُه في
واحد أو اثنين وأما عشرات الكتب الأخرى فلا نجد فيها شيئاً، أو نجد
فيها نقيض ذلك تماماً .

ولا أدري ماذا يقصد من ذلك حقيقة؟! والله أعلم .

الوجه الثاني:

ويقول المجلسي تدبّر في (زاد المعاد) ص ٢٥٣ السطر الثامن ما
نصه : [وقد أشار السيد الأجل علي بن طاووس في كتاب (الإقبال)
إلى أن ابن بابويه نقل رواية عن الإمام الصادق في أنَّ مقتله كان في التاسع
من ربيع الأول ويُفهم من نقله أن الشيخ الصدوق كان يعتقد بذلك] .
ولو راجعنا كلام السيد ابن طاووس تدبّر نرى أن كلام العلامة
المجلسي تدبّر غير دقيق، والصحيح أنه لا يُفهم من نقله ذلك، لأنه لو
كان يُفهم منه ذلك لالتزم هو بذلك، ويمكن للقارئ الكريم أن
يراجع (الإقبال) ليرى إن كان كلام المجلسي تدبّر صحيحاً أم لا .

الوجه الثالث:

ويقول المجلسي ^١ في (زاد المعاد) ص ٢٥٨ السطر الثامن ما نصه : [ربما أخفى العامة ^١ ذلك ^٢ من أجل رفع شماتة الشيعة] .
والجواب على ذلك في الأقسام التالية :

القسم الأول:

فما هي مصلحة علمائنا وفقهائنا أيها العلامة المجلسي ، حيث أنهم يقولون بأنَّ عمر هلك في شهر ذي الحجة كما ذكرنا ذلك في العلة الأولى من الفصل الأول ؟!

القسم الثاني:

ما الفائدة في تغيير الوقت ؟! لأنَّ ذلك لا يلغي الشماتة لأنها ستنتقل من ربيع الأول إلى ذي الحجة .

القسم الثالث:

كلمة (ربما) هل هي واقفة على دليل ؟!

(١) أي السنة .

(٢) أي أخفوا بأنَّ هلاك عمر في التاسع من ربيع الأول .

وما هو تفصيل هذا الإخفاء - إن كان موجوداً أصلاً-؟!

الوجه الرابع:

الذي يقرأ كتاب (زاد المعاد) من ص ٢٥٣ السطر الثاني إلى ص ٢٥٨ السطر السابع عشر بعين العلم والمعرفة ، وبعقلية التحقيق والتدقيق يدرك تضارب أقوال العلامة المجلسي تدثر ، والبراهين الضعيفة التي قال بها ، مما حدا به إلى أن يلجأ إلى قاعدة (التسامح في أدلة السنن) من أجل أن يجد لنفسه مخرجاً علمياً يخرج به من الدوامة التي وضع نفسه فيها ، ثم ذكر مخرج أخرى لا نحتاج إلى ذكرها .

نقول : هل من العلم والعقل أن نجعل هناك قانوناً وعيداً على أساس رواية مطوية تحت شعار (التسامح في أدلة السنن) وكلنا نعرف مواصفات هذه الرواية التي توضع في سلة (التسامح)؟! ثم أن (التسامح) يأتي في السنن ، وأما نص (العيد) فعليه نصوص واضحة ومتواترة وصريحة وصحيحة كما هو الحال في عيد الفطر والأضحى والجمعة والغدير .

فهل رواية عيد الغدير مأخوذة من باب (التسامح) أم أنها مأخوذة من باب النصوص الشرعية الثابتة الصحيحة والصريحة؟! علماً أن قاعدة (التسامح) لا يقول بها كل العلماء .

الكتاب الرابع

(الْمُحْتَضَر) للشيخ حسن الحلبي قَدِّسَ ، لم يأتِ بشيءٍ سِوَى
رواية أحمد بن إسحاق الضعيفة ، وقد أشرنا إليها ، وسنأتي للبحث
فيها إن شاء الله تعالى .

الكتاب الخامس والسادس

(مُستدرك الوسائل) للعلامة النوري رحمته ج ٢ ص ٥٢٢ السطر الثاني عشر يقول -اشتباهاً- ما نصه : [قلت : قال الشيخ المفيد في كتاب (مسار الشيعة) : وفي اليوم التاسع منه ، يعني : ربيع الأول يوم العيد الكبير وله شرح كبير في غير هذا الموضع وعيدٌ فيه النبي وأمر الناس أن يعيدوا فيه] ، وقال النوري بعد ذلك ما نصه : [وفيه إشارة إلى اعتبار الخبر المذكور] .

وأما الكتاب السادس فهو (وقائع الأيام) للشيخ عباس القمي رحمته ص ٢٢٢ السطر الأخير قال -اشتباهاً- ما نصه : [نقل الشيخ المفيد في (مسار الشيعة) هذا يوم عيد كبير وهو عيد البقر وقد اتخذ رسول الله هذا اليوم عيداً وأمر الناس بأن يتخذوه عيداً أيضاً] .
والتعليق على ما سبق نختصره في الوجوه التالية :

الوجه الأول:

لقد اختلفَ ما نقله العلامة النوري رحمته عن الذي نقله الشيخ عباس القمي رحمته، فأَي واحدٍ منهما يُعتبر كلام الشيخ المفيد رحمته حقيقةً؟! ثم لماذا اختلف النقل والألفاظ؟!

الوجه الثاني:

إنَّ ما نقلوه ليسَ موجوداً في كتاب (مسار الشيعة) إطلاقاً، سواء في الطبقات القديمة لسنة ١٣٢٢ هـ أم الحديثة .
وقد قال مُحقق كتاب (مُستدرك الوسائل) في السطر الرابع من هامش ص ٥٢٢ ما نصه: [لم نجده في النسخة المطبوعة ضمن كتاب "مجموعة نفيسة"] .
وأيضاً قال مُحقق كتاب (وقائع الأيام) في السطر الأول من هامش ص ٢٢٢ ما نصه: [لا وجود له في كتاب (مسار الشيعة) الطبعة القديمة والطبعة الحديثة لعله حُذف منه] .
وإن كانَ محذوفاً كما يقول مُحقق (وقائع الأيام) - وهذا بعيد جداً- فهذا كلامٌ خطيرٌ جداً على المذهب وعلى كُتُبنا، وسنأتي للبحث في هذا الموضوع وبيان الخطر من ذلك .

الوجه الثالث:

إنَّ العلامة النوري قدسُ توفي سنة ١٣٢٠هـ..

والشيخ عباس القمي قدسُ توفي سنة ١٣٥٩هـ..^١

والشيخ يعقوب الحولاي قدسُ توفي سنة ١٣٥٨هـ..

أي أنَّ الشيخ الحولاي قدسُ كانَ موجوداً في عصر الشيخ
النوري قدسُ والشيخ القمي قدسُ .

وقد قالَ الحولاي قدسُ في كتابه (أعمال السنة) ص ٢٣٤

السطر الأول وهو يتناول أعمال وأحداث ربيع الأول ما نصه : [.. ولم
يتعرَّض الشيخ المفيد قدسُ في (مسار الشيعة) لليوم التاسع منه ^٢] !!

فمن أين نقلَ النوري قدسُ والقمي قدسُ ؟!

ومن أين نقلَ الحولاي قدسُ ؟!

وكلام الحولاي قدسُ مُطابق لما جاء في كتاب (مسار الشيعة)

للشيخ المفيد قدسُ الموجود بين الأيدي الآن .

ثم.. لو كانَ صحيحاً أنَّ الشيخ المفيد قال بما قاله النوري

والقمي لنقلَهُ المجلسي في (البحار) ، لأنه ممن يتبنَّى هذا الرأي ، وقد

حاول الاستدلال عليه بمختلف الوسائل كما أشرنا إلى ذلك سابقاً .

(١) علماً أنَّ الشيخ عباس القمي قدسُ يُعتبر من أبرز تلامذة العلامة النوري قدسُ .

(٢) أي من شهر ربيع الأول .

الوجه الرابع:

هناك الكثير من العلماء نقلوا عن الشيخ المفيد رحمته في (مسار الشيعة) نقيض ما نقله العلامة النوري رحمته والشيخ القمي رحمته تماماً . بل وقالوا بأن الشيخ المفيد رحمته حقق في (مسار الشيعة) حول نقيض ما ذكره العلامة النوري رحمته والشيخ القمي رحمته تماماً ، وقد ذكرنا بعضاً منها في الفصل الأول من هذا الكتاب فراجع .

الوجه الخامس:

ربما يقول قائل : إن ما نقله العلامة النوري رحمته والشيخ القمي رحمته صحيح ، ولكنه حذف من كتاب (مسار الشيعة) للشيخ المفيد رحمته بسبب المحذور الذي كان موجوداً في ذلك الزمان . نقول : الجواب على هذا الاشتباه في الأقسام التالية :

القسم الأول:

وبعد ارتفاع المحذور لماذا لم يتم إرجاع المحذوف والتنبيه عليه أو الإشارة إليه ؟! وما هي دوافع وطبيعة هذا المحذور الذي لم يتعرض إليه أحد ، ولم تتم الإشارة إليه أصلاً ؟!

القسم الثاني:

أي محذور هذا؟!

إنَّ في (مسار الشيعة) كلمات أخرى تُشير إلى أنه لم يكن هناك محذور قط ، وإلاَّ لكان مصيرها الحذف ، ولقد أشرنا إليها في الوجه الثاني من العلة الأولى في الفصل الأول .

القسم الثالث:

إذا كان محذوفاً بسبب المحذورات المزعومة فكيف لا يعلم العلماء الذين نقلوا عن المفيد رحمته ذلك ، ويحتاطون في النقل لأنَّ هناك سطوراً محذوفة من أجل أمرٍ محذور ؟!

القسم الرابع:

لو كانت هذه السطور محذوفةً بعد العلامة النوري رحمته والشيخ القمي رحمته ، فماذا نُسَمي ما نقله العلامة الحولاي رحمته في (أعمال السنة) وهو في نفس العصر الذي عاش فيه النوري رحمته والقمي رحمته ؟!

القسم الخامس:

وإذا كان الحذف والزيادة في كُتب العلماء بهذه السهولة ومن دون إشارةٍ وتنبيهٍ وتنويهٍ فمعنى ذلك أنَّ هناك تلاعباً كبيراً وكثيراً في

كُتِبنا من دون أن نشعر، وكيف نثق بعد ذلك بأنَّ سطرًا واحدًا لم يشملَه قانون الحذف أو الزيادة، وهذا الكلام خطيرٌ جدًا على المذهب - إن ثبت ذلك-، فعلى العاقل أن يُحاسب نفسه قبل أن يتفوّه بهذا الكلام الخطير جدًا.

وهل الحذف من كُتِبنا بهذه السهولة !!؟

الكتاب السابع

(الأنوار النعمانية) للسيد الجزائري تَدْنُ ج ١ ص ١٠٨ السطر الرابع عشر، فقد أورد فيه بأنَّ هلاك عمر بن الخطاب كانَ في التاسع من ربيع الأول، وأورد أيضاً رواية أحمد بن إسحاق فقط .
والتعليق على ذلك نختصره في الوجه التالي :

الوجه الأول:

سند الرواية في كتاب (الأنوار النعمانية) فيه مجاهيل ، وقد أشارَ إلى أنها ضعيفةُ العلامةُ الشهيد السيد الطباطبائي تَدْنُ في هامش كتاب (جنة المأوى) وقد تعرَّضنا إلى هذه الرواية سابقاً ، فلا حاجة للإعادة ، وسنأتي للبحث في متن الرواية إن شاء الله تعالى .

الوجه الثاني:

(الأنوار النعمانية) ليس من الكتب المعتبرة ، والمؤلف عليه ما عليه من الهفوات والشبهات لا داعي للخوض فيها ، لأن ذلك ينبغي أن يبقى في محيط العلماء والمُحققين فقط .

الوجه الثالث:

يقول العلامة الشهيد السيد محمد علي القاضي الطباطبائي رحمته الله مُحقق كتاب (الأنوار النعمانية) في هامش ص ١٠٨ ما نصه : [لا يخفى على القارئ العزيز ما في هذه الرواية من المخالفة لما هو المشهور بين المؤرخين من أن عمر بن الخطاب توفي في أواخر ذي الحجة]، ثم أوردَ احتمالات لا حاجة لنا إلى ذكرها لأننا أجبتنا عن أمثالها سابقاً .

الوجه الرابع:

لقد أشار السيد الجزائري رحمته الله في نقل رواية أحمد بن إسحاق القمي إلى إسناده العلامة الطبري رحمته الله في (دلائل الإمامة) .
والجواب على ذلك في الأقسام التالية :

القسم الأول:

السند الذي ذكره الطبري ضعيف .

القسم الثاني:

يقول السيد عبد الحسين العاملي رحمته الله المحقق لكتاب (دلائل الإمامة) في هامش ص ٤٠ السطر الثاني ما نصه : [لا يمكن الاعتماد على السند المذكور وما ورد في هذه الرواية مُخالفٌ لأصول المذهب] .

القسم الثالث:

كُل الذين نقلوا هذه الرواية إنما نقلوها في الأصل عن الطبري فقط وفقط ، -سنداً ومتمناً- ولا وجودَ لها في الكتب المُعتبرة .

القسم الرابع:

مع أنَّ الذين نقلوا هذه الرواية أخذ بعضهم من بعض إلاَّ أنهم اختلفوا في بيان أسماء السند ، وبعضهم نقلَ اسماً لا وجود له في المصدر الذي اعتمدَ عليه ، وأيضاً اختلفوا حتى في نقل متن الرواية .

القسم الخامس:

بعض رجال السند لم يجتمعوا في عصرٍ واحد .

خلاصة الفصل الثاني:

يتبين لنا بعد هذه العُجالة الشديدة والاختصار البالغ ما يلي :

أولاً:

ضرورة التحقيق في كُلِّ ما يُقرأ، وليس الأخذ به عشوائياً .

ثانياً:

كلام العلماء ينبغي أن يُفهم فهماً علمياً، لا بحسب الأهواء والرغبات، وما يشتهيهِ التعصب .

ثالثاً:

مُراجعة الكُتب المُعتبرة بطبعاتها القديمة والحديثة، إذ من الضروري البحث والدراسة في (تأريخ الكُتب) ومعرفة العصور التي مرّت بها، ولا نكتفي بقراءة (كُتب التأريخ) فقط، فإن ذلك يُبقي الغشاوة على العقل، وبالتالي يكون الرأي المبني على قراءة (كُتب التاريخ) فقط مخدوشاً - عادةً - .

الفصل الثالث

[المتن .. عرضٌ ونقد]

المتن .. عرض ونقد

نذكر للقارئ الكريم بعض الإشكالات على بعض الألفاظ والعبارات التي وردت في هذه الرواية المدسوسة لكي يتبين لنا أنها ليست من لسان معصوم، ومخالفة للنصوص الشرعية الثابتة، ومُصطدِمةً بالعقل، وبَعيدةٌ عن الإجماع العلمي، وقد قال عنها السيد عبد الحسين العاملي قَدْ تَبَيَّنَ أنها مُخالفة لأصول المذهب كما ذكرنا ذلك سابقاً .

الإشكالات الأولى:

استغراب أصحاب أحمد بن إسحاق من هذا العيد وقولهم:
[سبحانَ الله! أعياد الشيعة أربعة: الأضحى والفطر والغدير ويوم الجمعة]، فإن كان العيد مُتداولاً عند الأئمة عليهم السلام وأصحابهم حقيقةً فكيف لا يعرفه هؤلاء؟!

ولماذا أظهروا الاستغراب والتعجب لهذا العيد؟!
علماً أنَّ هذا الاستغراب والتعجب وردَّ مرتين في هذه الرواية،
المرَّة الأولى حينَ قالت لهم الخادِمة بأنه عيد، والمرَّة الثانية حين قالَ
لهم أحمد بن إسحاق بأنه عيد .

الإشكال الثاني:

وردَ في هذه الرواية أنَّ هذا العيد المزعوم : [هو أفضلُ الأعياد
عند أهل البيت وعند موالِيهم] .
وهذا كلامٌ خطيرٌ، واشتباهٌ كبيرٌ، وطعنةٌ بخنجِرٍ في ظهرِ
الغدير، وإنما دُسَّت هذه الرواية لضرب الغدير والروايات المُعتبرة التي
جاءت لرفع لواء الغدير، إذ من الثابت عند الشيعة الإمامية أنَّ أعظم
الأعياد عند أهل البيت (عليه السلام) وعند موالِيهم هو (عيد الغدير)، ونكتفي
في ردِّ هذا الزَّعم بثلاث روايات عظيمة :

الرواية الأولى:

وردَ في الكُتب المُعتبرة بسندٍ صحيحٍ ما نصه : [عن الإمام
الصادق (عليه السلام) قال : السَّبَّ لنا والأحد لشيعتنا والاثنين لأعدائنا والثلاثاء
لبنِي أُمِّيَّة والأربعاء يوم شرب الدواء والخميس تُقضى فيه الحوائج

والجمعة للتنظف والتطيب وهو عيد المسلمين وهو أفضل من الفطر والأضحى، ويوم الغدير أفضل الأعياد وهو الثامن عشر من ذي الحجة وكان يوم الجمعة، ويخرج قائلنا أهل البيت يوم الجمعة، وتقوم القيامة يوم الجمعة، وما من عمل يوم الجمعة أفضل من الصلاة على محمد وآله [.

ملاحظة مهمة: لقد أشار الإمام عليه السلام إلى التاريخ الرقمي لليوم الملائم للعید بوضوح عندما قال عليه السلام: [.. وهو الثامن عشر من ذي الحجة ..]، وأشار عليه السلام أيضاً إلى اسم اليوم الملائم للعید بوضوح عندما قال عليه السلام: [وكان يوم الجمعة]، وهذا تأكيد لما ذكرناه في القسم الثاني من الوجه الرابع في بحث الكتاب الثاني من الفصل الثاني .

وردت هذه الرواية في: (الخصال)، (الحقائق الناضرة)، (وسائل الشيعة)، (روضة الواعظين)، (بحار الأنوار)^١، (مستدرك سفينة البحار)، (جامع أحاديث الشيعة)، (موسوعة أحاديث أهل البيت)، (أحسن التقويم)، (مصابيح الجنان)، (التوضيح)، (شرح الأحوال)، (النخبة)، (التراجم)، (موسوعة الحديث الشريف)، (تبيان الأحاديث)، (أخبار الإمام المهدي) وعشرات الكتب الأخرى التي لا يسع المجال لذكرها .

(١) على العلامة المجلسي تتجلى أن يختار الرواية الصحيحة ليتعبد بها .

الرواية الثانية:

هذه الرواية العظيمة يرويها العالم الأقدم رئيس المُحدثين الشيخ ابن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق رحمته الله بسنده عن الإمام الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: [يوم غدِير خُم أفضل أعياد أمتي..]، وهذه العبارة هي مقطع قصير من رواية مطوّلة، لكننا أخذنا منها موضع الشاهد فقط .

وقد وردت هذه الرواية في الكتب التالية: (أمالي الشيخ الصدوق)، (روضة الواعظين)، (إقبال الأعمال)، (التحصين)، (بحار الأنوار)، (الغدير)، (تفسير نور الثقلين)، (بشارة المصطفى)، (غاية المرام)، (كشف المهم في طريق خبر غدِير خم)، (مصباح الهداية)، (عيد الغدير في الإسلام)، (مصابيح الجنان)، (موسوعة الفقه)، (مفتاح الجنات)، (عيد الغدير أعظم الأعياد في الإسلام) وعشرات الكتب الأخرى .

الرواية الثالثة:

يرويها أيضاً الشيخ الصدوق رحمته الله بسنده وهي رواية حسنة، عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال - وهو يصف عيد الغدير في مُقابل الأعياد الأخرى - ما نصه: [..أعظمها وأشرفها..]، ووردت هذه العبارة بلفظ آخر وهو: [..أعظمهما وأشرفهما..]، وأيضاً وردت بلفظ آخر وهو:

[.. أفضلها وأعظمها وأشرفها..]، وهذه روايات مُطوَّلة أخذنا منها موضع الشاهد فقط، ولولا ضيق المجال ومُراعاة للاختصار لذكرنا بعض التعليقات الرائعة حول هذه الروايات الشريفة .

وقد وردت هذه الرواية في : (ثواب الأعمال) ، (الخصال) ، (الكافي) ، (مصباح المُتَّهِّج) ، (تذكرة الفقهاء) ، (وسائل الشيعة) ، (بحار الأنوار) ، (مُنْتَهَى الْمَطْلَب) ، (الغدير) ، (جامع أحاديث الشيعة) ، (موسوعة أحاديث أهل البيت) ، (بشارة المُصْطَفَى) ، (كشف المُهم في طريق خبر غدير خم) ، (عيد الغدير في الإسلام) ، (مجمع الفائدة) ، (مشارك الشموس) ، (الحدائق الناضرة) ، (فقه الإمام الصادق) ، (تهذيب الأحكام) ، (العدد القوية) ، (غاية المرام) ، (مصاييح الجنان) ، (تفسير فرات الكوفي) ، (مستدرك الوسائل) ، (كلمة الإمام الصادق) ، (مفتاح الجنات) ، (موسوعة الحديث الشريف) وعشرات الكتب الأخرى .

والآن.. وبعد هذه الأحاديث..

هل أن عيد الغدير أعظم الأعياد؟!

أم أنَّ يوم التاسع من ربيع هو أعظم الأعياد؟!

وهنا ملاحظة: لقد وردَ في الرواية الأولى عن الإمام الصادق عليه السلام بأن يوم الجمعة عيدٌ للمسلمين، فلماذا ينسأه الناس ويتركون الفرح والتعبد فيه، ويتشبَّثون بالخُزَعِلات؟! .

فإن عيد الجمعة فيه نصٌ صحيحٌ وصريح .
وعيد التاسع مزعوم مدسوس ولا نصَّ عليه .
ألا ينبغي على الخطباء والعلماء والمُثقفين أن يُحرِّضوا الناس
على أن يجعلوا من يوم الجمعة عيداً وفرحاً بدلاً من الفوضى المزعومة؟!!

الإشكال الثالث:

وردَ في هذه الرواية المزعومة بأن الإمام العسكري (عليه السلام) يقول
عن اليوم التاسع من ربيع الأول ما نصه: [وأيُّ يومٍ أعظمُ حُرمةً عند
أهل البيت من هذا اليوم؟] .
وإنِّي أتنزَّهُ وأترَفَعُ عن مُناقشة هذه العبارة المسمومة ، ولكن
أكتفي في ردِّ هذه المزاعم بنقل روايتين عظيمتين :

الرواية الأولى:

رواية عظيمة ومُعتبرة ومشهورة بين العلماء الأعلام والفُهاء
العظام والمُحقِّقين والمدقِّقين سواء من المُتقدمين أو المُتأخرين والتي يرويها
شيخ الطائفة الطوسي رحمه الله بسنده عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال - وهو
يتناول أوصاف وعظمة يوم الغدير - ما نصه : [.. لعلَّكَ ترى أن الله عزَّ وجلَّ
خلق يوماً أعظم حُرمة منه ، لا والله لا والله لا والله ..] ، وهذا مقطع

قصير اقتطفناه من رواية مُطوَّلة عن الغدير وسنذكر قِسماً منها في الإشكال الخامس إن شاء الله تعالى ، والمصادر سنذكرها هناك لكي لا نُكرر كتابتها التزاماً ومُراعاةً مِنَّا للاختصار الشديد .

الرواية الثانية:

يرويها أكابر العلماء الأعلام والفقهاء العظام والمحققين عن ثقة الإسلام الكليني رحمته الله بسنده عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال -وهو يصف عيد الغدير مُقارنةً بالأعياد الأخرى- : [..أعظمها حُرمة..] ، وهذا مقطع قصير من رواية مُطوَّلة أخذنا منها موضع الشاهد فقط .

وردت هذه الرواية في الكتب التالية : (الكافي) ، (وسائل الشيعة) ، (ذخيرة المعاد) ، (الحقائق الناضرة) ، (إقبال الأعمال) ، (بحار الأنوار) ، (جامع أحاديث الشيعة) ، (الغدير) ، (موسوعة أحاديث أهل البيت) ، (كشف المهم في طريق خبر غدير خم) ، (عيد الغدير في الإسلام) ، (الدعاء والزيارة) ، (مصابيح الجنان) ، (كلمة الإمام الصادق) ، (مفتاح الجنات) ، (موسوعة الحديث الشريف) ، (تبيان الأحاديث) ، (الأعياد) ، (شرح الأحوال) ، (التراجم) وعشرات الكتب الأخرى التي لا يسع المجال لذكرها .

فهل تبين لنا حجم الافتراء على أهل البيت عليهم السلام الموجود في

هذه الرواية المدسوسة والمسمومة ؟!

علماً بأنني لا أريد الخوض في تأريخ هذه الرواية...،
ومتى بدأت تظهر في كُتُبنا ؟!
وفي أي عصر ؟!
وتحت أي غطاء ؟!
ولماذا لم تنتشر في كُتُبنا المُعتبرة ؟!
ولماذا خُدع بعض الشيعة بها ؟!
لأن الإجابة على هذه الأسئلة يحتاج إلى دراسة علمية مُستقلة
ومُفصَّلة، لا داعي لذكرها في هذا البحث المختصر جداً، وإن شاء الله
تعالى نكتب هذه الدراسة المُستقلة فيما بعد .

الإشكال الرابع:

وردَ في هذه الرواية المزعومة بأنَّ الله تعالى يقول للنبي ﷺ
عن هذا اليوم ما نصه: [.. وأمرتُ الكِرامَ الكاتِبين أن يرفعوا القلمَ عن
الخلق كلَّهم ثلاثة أيام من ذلك اليوم ولا أكتب عليهم شيئاً من
خطاياهم كرامة لك ولوصيك ..] .
فهل هناك عاقل يقبل هذه الكلمات المُخالفة للدين والمذهب ؟!
وهل يُعتبر ارتكاب الذنوب وعدم المُحاسبة عليها كرامة
للنبي وللوصي ؟! أم أنها طعنة في قلب النبي والوصي ؟!

أليست هذه الكلمات تحريضاً على ارتكاب الفواحش في مثل
هذه الأيام الساقطة ؟! أليست هذه فوضى ؟!
أليست هذه جرأة على الله ؟!
وهل نحن مجانين ليرفع الله عنا القلم ؟!
أليست هذه الرواية دليلاً قاطعاً على تبرير الأعمال والأفعال
القبیحة والفسادة التي يقوم بها بعض الحمقى في التاسع من ربيع ؟!
ربما يقول قائل : لماذا لا نجد لها توجيهاً أو مخرجاً بدلاً من
رفضها والطعن فيها ؟!

نقول : كلمة (خطاياهم) صريحة وواضحة ولا تقبل التوجيه
أبدًا، وإذا كان هناك توجيه فهو أعمى وساذج وغير ناهض .
وقد قال العلامة الشهيد السيد محمد علي القاضي الطباطبائي
رحمتهُ المحقق لكتاب (الأنوار النعمانية) في هامش ج ١ ص ١٠٩ السطر
السادس ما نصه : [والرواية التي نقلها المصنّف^١ لا تخلو من المناقشات
التي لا سعة في المقام لذكرها ولا سيما ما في ذيل الرواية من قوله :
وأمرت الكرام الكاتبين أن يرفعوا القلم عن الخلق ثلاثة أيام ولا أكتب
عليهم شيئاً من خطاياهم . فإنّ ظاهر هذه الفقرات مخالف لقواعد
المذهب وأصوله المسلمة ولا بد من تأويلها وتوجيهها وإخراجها عن

(١) أي السيد نعمة الله الجزائري رحمتهُ .

ظاهرها.. والذي يهون الخطب أن هذه الرواية لم نجد لها في الجوامع الحديثية المعتبرة كالكتب الأربعة عند الإمامية ولذا يشكل الاعتماد على جميع فقراتها [.

فهل يُعقل أن نأخذ هذه الرواية بلا أدنى مسؤولية؟!؟

ومع الأسف نجد بعض الذين أصابتهم رياح الوهم والاشتباه والخبط والخلط يقولون في عيد الغدير ما قاله غيرهم في التاسع من ربيع وهو أنه : [..يأمر الله فيه الكرام الكاتبين أن يرفعوا القلم عن محبي أهل البيت وشيعتهم ثلاثة أيام من يوم الغدير ولا يكتبون عليهم شيئاً من خطاياهم كرامة لمحمد وعلي والأئمة..]، وهذا الكلام ليس من العقل في شيء، وفيه إفراط وتفريط، ومما يهون الخطب أن كتبنا المعتبرة الرئيسة نزهاً أصحابها عن نقل هذه الألفاظ غير المعقنة .

ومما يثير الاستغراب والدهشة أن مثل هذا الكلام العشوائي يصدر من السيد الجليل ابن طاووس تلميذ في كتابه (الإقبال)، ولكن.. (لِكُلِّ صَارِمٍ نَبْوَةٌ، وَلِكُلِّ جَوَادٍ كِبْوَةٌ، وَلِكُلِّ عَالِمٍ هَفْوَةٌ) .

وقد أشار الكثير من العلماء الأعلام والفقهاء العظام إلى أن هذا الكلام مردود وغير مقبول قطعاً ومخالف لصريح الآيات الكريمة والروايات الشريفة، ولا حاجة لنا للبحث فيه لكي لا نخرج عن الموضوع الأصل وهو العيد المزعوم في التاسع من ربيع الأول، وإن شاء الله تعالى سوف أجعل له دراسة خاصة مفصلة فيما بعد .

الإشكال الخامس:

وردَ في هذه الرواية المزعومة بأنَّ الإمام علي عليه السلام يقول عن اليوم التاسع من ربيع الأول بأنَّ له اثنين وسبعين اسماً، مثل: (يوم الغدير الثاني)، (يوم رفع القلم)، (يوم الثارات)، (يوم الفطر الثاني)، (يوم عيد أهل البيت عليه السلام)، (يوم سرور أهل البيت عليه السلام)، (يوم التجاوز عن المؤمنين) وغير ذلك .

والمُصيبة أيضاً أنه يُسمى بـ (عيد الله الأكبر) أيضاً، مما يحدو بنا لضرب عيد الغدير الذي جاءت فيه الروايات المُعتبرة والمشهورة بين العلماء الأعلام والفقهاء العظام من المُتقدمين والمتأخرين في أنه (عيد الله الأكبر)، فقد روى العالم النحرير شيخ الطائفة الطوسي رحمه الله بسنده عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال في حديثٍ مُعتبرٍ ما نصه: [..وهو عيد الله الأكبر، وما بعثَ الله عز وجل نبياً قط إلا وتعيّد في هذا اليوم وعرف حُرُمته، واسمه في السماء يوم العهد المعهود، وفي الأرض يوم الميثاق المأخوذ والجمع المشهود..].

وردَ هذا الحديث العظيم في الكتب التالية -إمّا بصيغة رواية أو بصيغة دعاء-: (تهذيب الأحكام)، (شرح اللمعة)، (الأشرف)، (فقه الإمام الصادق)، (إقبال الأعمال)، (مُستدرك سفينة البحار)، (بحار الأنوار)، (الغدير)، (مستدرك الوسائل)، (مجمع الفائدة)،

(ذخيرة المعاد)، (الحقائق الناضرة)، (كشف الغطاء)، (رياض المسائل)، (مستند الشيعة)، (مصباح الفقيه)، (من لا يحضره الفقيه)، (وسائل الشيعة)، (مناقب آل أبي طالب)، (الفوائد الرجالية)، (العدد القوية)، (جامع أحاديث الشيعة)، (الينايع الفقهية)، (المصباح)، (موسوعة أحاديث أهل البيت)، (غاية المرام)، (الذكرى)، (مرآة الكمال)، (كشف المهم في طريق خبر غدير خم)، (موسوعة الفقه)، (الدعاء والزيارة)، (المقنعة)، (المذهب)، (مفتاح الجنات) وعشرات الكتب الأخرى .

فهل يأتي بعد ذلك عاقل ليضرب رواية الإمام الصادق عليه السلام من أجل أن يقول بصحة تلك الخزعبلات المدسوسة.. لا لشيء سوى تثبيت اليوم التاسع من ربيع الأول؟! .

أليست هذه الأسماء المذكورة لهذا العيد المزعوم مشحونة بالمتناقضات الواضحة؟! .

علماً أن هذه الرواية المدسوسة مملوءة بالمتناقضات الأخرى التي لا يمكن للقارئ الكريم معرفتها إلا من خلال قراءة الرواية كاملة .

الفصل الرابع

[سُنن العيد المزعوم]

سُنن العيد المزعوم

الغُسل:

لم يثبت الغُسل في اليوم التاسع من ربيع الأول، وقال بعض الفقهاء بأن العلة الضعيفة من الغُسل لم تتوفر في اليوم التاسع من ربيع الأول، بل كانت في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة، أي هلاك عمر بن الخطاب .

ولم يثبت حتى غُسل أو صيام اليوم السادس والعشرين من ذي الحجة لهلاك عمر بن الخطاب، بل قال بعض الفقهاء أن الصوم أو الغُسل في السادس والعشرين لا بأس به لعللٍ أخرى^١، وهؤلاء

(١) وحتى مع العلل الأخرى فإنَّ الغُسل أو الصوم في السادس والعشرين من ذي الحجة لم يثبت، وقد اختلف الفقهاء في تحديد اليوم الذي تتوفر فيه العلل الأخرى أيضاً .

الفقهاء لم يثبت عندهم الغُسل ، بل قالوا من باب (الرجاء) ،
وبعضهم لم يثبت عنده الغُسل ولا يقبل مسألة (الرجاء) .. فتأمل .
وكلُّ الفقهاء الكبار الذين قالوا بـ (الرجاء) قالوا قبل ذلك
ما نصه : [ولم يثبت عندنا استحبابها] أي هذه الأغسال ، وذكروا
منها غُسل التاسع من ربيع الأول ، ويمكن للقارئ الكريم أن يُراجع
الشروح على العروة الوثقى للعلماء الأعلام ورسائلهم العملية .
هذا ما ذهب إليه مشهور الفقهاء ، والشاذ فقط قال باستحباب
هذا الغُسل مُعتمداً على رواية أحمد بن إسحاق القمي التي في (بحار
الأنوار) و (زاد المعاد) وقد أشرنا إليها سابقاً .
علماً أنَّ الذي استوعبَ البحث بشكلٍ كامل يُدرك أنَّ كلام
القائلين باستحباب الغُسل في التاسع من ربيع الأول غير دقيق .
ولن نتناول هذا البحث لأننا لسنا بحاجةٍ إليه في هذه العجالة
لأنه يحتاج إلى بحث علمي دقيق وطويل ولهذا نتركه لوقتٍ آخر لأنَّ
القصد من هذا البحث هو نفي ما يُقال عن التاسع من ربيع الأول
فقط ، ولكنني أُشير إشارة سريعة إلى ما يلي :

أولاً:

لم يرد نصٌّ صحيحٌ وصريحٌ يقول باستحباب الغُسل في اليوم
التاسع من ربيع الأول ، ولا في اليوم السادس والعشرين من ذي الحجة .

ثانياً:

ربما يقول قائل : استحباب الغسل يأتي من باب الرواية التي تقول باستحباب الغسل لكل عيد .
الجواب على ذلك نختصره في النقاط التالية :

النقطة الأولى:

لم يثبت العيد حتى يثبت الغسل .

النقطة الثانية:

إنَّ الرواية الواردة في استحباب الغسل لكل عيد ضعيفة وعامية ولا يمكن الاعتماد عليها - هذا إن ثبت أنه عيد - ولا يمكن الاستدلال بها على شيء ، وحتى الرواية الثانية المروية في (تحف العقول) و (بحار الأنوار) و (مُستدرك الوسائل) ضعيفة والإشكال من جهة السند موجود.. فتأمل .

وقال السيد محمد جواد القمي رحمته الله في (التوضيح) ج ٣ ص ٢٦٥ وهو يتناول مسألة استحباب الغسل لليوم التاسع من ربيع ما نصه : [لم يرد نص في ذلك]، وقال أيضاً : [إنه خبر عامي لا دليل عليه]، ثم قال أيضاً : [وقد أخذ به بعضهم من باب التسامح في أدلة السنن ولا نقول به] .

وقال العلامة المحقق الشيخ هادي محمود الشيرازي رحمته في
(البيان) عن غُسل اليوم التاسع من شهر ربيع الأول ما نصه : [لم
يثبت ذلك]، ثم قال : [وقد قال به - أي الغُسل - بعضهم من باب
التسامح ولا نقول به] .

وقال السيد الخوئي في كتاب (الطهارة) عن غُسل اليوم
التاسع من شهر ربيع الأول ما نصه : [لم يرد في ذلك رواية]، وقال
عنه أيضاً : [لا مُستند له] .

أمّا كلام صاحب (الجواهر) رحمته في ج ٥ ص ٤٣ السطر الرابع
عشر في استحباب الغسل ليوم التاسع من ربيع الأول غير دقيق، وقد
اعتمد في إثبات الاستحباب على رواية أحمد بن إسحاق، وقد ذكرنا
التعليق على هذه الرواية وأشرنا إلى أنها ضعيفة إن لم تكن مدسوسة،
لأنَّ أغلب الذين ذكروا الرواية اعتمدوا على كتاب (بحار الأنوار) أو
(زاد المعاد) وقد تناولنا ما جاء فيهما سابقاً .

أمّا الشيخ الأنصاري رحمته في كتاب (الطهارة) ج ٢ ص ٣٢٨
السطر الثالث والثلاثون، فقد أشار إلى الغُسل المذكور في (بحار الأنوار)
لكنه لم يذهب إلى السبب الذي ذهب إليه صاحب (بحار الأنوار)،
ونفى أن يكون سبب العيد هو لأجل هلاك عمر بن الخطاب، ثم أشار
الشيخ الأنصاري رحمته إلى أنَّ العلة من الغُسل مأخوذ من رواية عامّة
لجميع الأعياد، ولم يذكر الشيخ رحمته سبب العيد بعد أن نفى السبب

الذي ذكره العلامة المجلسي رحمته . فتأمل ، وكلام الشيخ الأنصاري رحمته هو ما نصه : [الغُسل للتاسع من ربيع الأول حكاة المجلسي في زاد المعاد من فعل أحمد بن إسحاق القمي مُعللاً بأنه عيد لكن المحكى عن المشهور بين علمائنا وعلماء الجمهور أن سبب العيد اتفق في السادس والعشرين من شهر ذي الحجة وقيل في السابع والعشرين وكيف كان فلم يسند أحمد بن إسحاق الغُسل إلا كونه عيداً من الأعياد ولعل هذا المقدار يكفي للاستحباب بناء على احتمال أن يكون فتواه عن رواية عامة لجميع الأعياد] .

أرجو من القارئ العاقل أن يتأمل جيداً في كلمات الشيخ الأنصاري رحمته ليدرك ويفهم هذه الألفاظ الدقيقة منه رحمته . ولن أذكر أي تعليق بشأنها ، لأن ما ذكرناه في البحث كافٍ لتبيين هذه الكلمات في ذهن القارئ .

ثالثاً:

لقد قال الإمام الشيرازي رحمته في (موسوعة الفقه) ج ١٥ ص ٤٠٠ السطر العاشر باستحباب الغُسل في اليوم التاسع من ربيع الأول ، وقال بأنه عيد ، مُعتمداً على رواية أحمد بن إسحاق القمي . نقول : لقد أجبننا سابقاً على نفي العيد المزعوم . وأشرنا إلى أن رواية أحمد بن إسحاق ضعيفة ، بل مدسوسة .

وأشرنا إلى أنَّ متن هذه الرواية مملوء بالألفاظ التي تكفي لخروجها -ظاهراً- عن أصول المذهب .

وأشارَ الإمام الشيرازي الراحل تت في (موسوعة الفقه) إلى الكتب التي اعتمدَ عليها في إثبات الاستحباب وهي (بحار الأنوار) و (زاد المعاد) و (زوائد الفوائد) ، وقد تم التحقيق والتعليق - بالمختصر المفيد - على ما وردَ في هذه الكتب وذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب فراجع .

فالكلام الذي جاء به الإمام الشيرازي تت في (موسوعة الفقه) ، وأيضاً في الرسالة العملية لسماحته تت (المسائل الإسلامية) ص ١٨٨ السطر الحادي والعشرين والمصدر الذي اعتمدَ عليه في إثبات استحباب الغُسل في التاسع من ربيع الأول غير دقيق .

رابعاً:

كُلٌّ من يُراجع الرسائل العملية للفقهاء ويقرأها بعين العلم والمعرفة يدرك أنَّهم اجتمعوا على أنه لم يثبت لديهم استحباب الغُسل في التاسع من شهر ربيع الأول ، وقد قال بعضهم أن الإتيان به من باب (رجاء المطلوبية) فقط وفقط ، لأنَّ الاستحباب لم تأت فيه رواية صحيحة وصریحة وواضحة ، والمشهور عند أغلب الفقهاء أنَّهم لا يقولون بالغُسل في التاسع من ربيع الأول أصلاً .

خامساً:

لو كَانَ الْغُسْلُ فِي التَّاسِعِ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ ثَابِتٌ بِدَلِيلٍ مُعْتَبَرٍ
فَلِمَاذَا لَمْ يَذْكُرْهُ السَّيِّدُ نَعْمَةُ اللَّهِ الْجَزَائِرِيُّ تَقْدُّمًا فِي كِتَابِهِ الْفَقْهِي الْمَعْرُوفِ
(التَّحْفَةُ السَّنِّيَّةُ) وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِهِ الْفَقْهِيَّةِ ؟ !

عِلْمًا أَنَّهُ تَقْدُّمًا تَنَاوَلَ فِي هَذَا الْكِتَابِ ج ١ ص ٤٤٧ السَّطْر السَّابِعَ
عَشَرَ مَسْأَلَةَ الْأَغْسَالِ الْمُنْدُوبَةِ " الْمُسْتَحَبَّة " بِشَكْلِ وَاضِحٍ وَمُفَصَّلٍ ، وَلَمْ
يَذْكُرْ تَقْدُّمًا مِنْ جُمْلَتِهَا غُسْلَ التَّاسِعِ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ أَبَدًا !!

مَعَ مُلَاحَظَةِ أَنَّهُ تَقْدُّمًا قَالَ فِي مُقَدِّمَةِ هَذَا الْكِتَابِ ج ١ ص ١٢
السَّطْر الْحَادِي عَشَرَ مَا نَصَّهُ : [وَاعْتَمَدْتُ فِيهِ غَالِبًا فِي إِبْصَاحِ الْعِبَارَاتِ
وَإِفْصَاحِ الْإِشَارَاتِ عَلَى مَا وَقَعَ إِلَيَّ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي سَائِرِ كُتُبِهِ
وَفَوَائِدِهِ ، لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِمَقَاصِدِهِ ، وَكَذَا فِي نَقْلِ الْإِجْمَاعَاتِ وَالْأَقْوَالِ
وَنَقْدِ الْأَخْبَارِ بِحَسَبِ الرِّجَالِ إِلَّا فِيمَا بَانَ لِي نَادِرًا رُجْحَانُ خِلَافِهِ بَعْدَ
إِجَالَةِ النَّظَرِ فِي أَطْرَافِهِ فَلْيَشْبَعِ فِي مَوَاطِنِ الْإِخْتِلَافِ الْبَحْثُ وَالتَّنْفِيرُ
لِتَحْقِيقِ الْحَالِ وَتَخْلِيصِ الْبَرِّ مِنَ الشَّعِيرِ ...] .

وَلِذَا نَقُولُ :

أولاً:

إِنْ كَانَ الْعَلَامَةُ الْجَزَائِرِيُّ تَقْدُّمًا يُوْمِنُ بِصَحَّةِ الرِّوَايَةِ الَّتِي تُشِيرُ
إِلَى فَضْلِ الْيَوْمِ التَّاسِعِ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ وَالَّتِي ذَكَرَهَا تَقْدُّمًا فِي (الْأَنْوَارِ

النعمانية) - كما أشرنا إليه -^١ فإنَّ تلك الرواية تُشير أيضاً إلى التأكيد على استحباب الغُسل في التاسع من ربيع الأول ، فلماذا لم يذكر تَدْتُّ على استحباب الغُسل في التاسع من ربيع الأول في (التحفة السنية) من باب التعبد بهذه الرواية إن كانَ تَدْتُّ يؤمن بصحتها وصحة التعبد بها ؟ !
وإن كانَ تَدْتُّ لا يؤمن بصحتها فالكلام مُنته ! !
ولذا.. فإنَّ الحُجَّة التي يُطنطنُ بها بعض السُدُج باستنادهم إلى كتاب (الأنوار النعمانية) تصبح واهية وهشة .

ثانياً:

ربما يقول قائل بأنَّ كتاب (الأنوار النعمانية) كتبه السيد تَدْتُّ بعد (التحفة السنية) ، أي أنَّ الكلام الذي في (التحفة) منسوخٌ بالكلام الذي في (الأنوار) .

فنقول : هذا اشتباه كبير ، وفيه إشارة إلى جهل القائل ، لأن العلامة الجزائري تَدْتُّ كانَ يُشير في بعض الموارد من كتابه (التحفة السنية) إلى كتابه الآخر (الأنوار النعمانية) .. فتأمل .

وأيضاً مما ثبتَ لنا بالتحقيق الدقيق أنَّ العلامة الجزائري تَدْتُّ كَتَبَ (التحفة السنية) قبلَ وفاته بسنواتٍ قليلة ، أي أنه تَدْتُّ كانَ على

(١) تمت الإشارة والتعليق على كتاب (الأنوار النعمانية) في الفصل الثاني، في بحث الكتاب السابع .

درجة عالية من النضج الفقهي والاستدلالي بخلاف لو كان كَتَبَهُ في
أيام شبابه، وحتى بقية الكتب الفقهية التي كتبها تَتَنُّ بِشكلٍ مُفصلٍ في
السنوات الأخيرة في حياته تَتَنُّ لم يذكر فيها شيء عن استحباب الغُسل
في التاسع من ربيع الأول .

ثالثاً:

إنَّ الكلام السابق ينطبق أيضاً على كتاب (بحار الأنوار)
للعلامة المجلسي تَتَنُّ، فإنه ذكر الرواية التي عن فضل التاسع من ربيع
وفضل الغُسل فيه كما أشرنا سابقاً^١ ودافعَ عن الرواية بقوة، ولكنه في
ج ٣٢ ص ٢٣١ السطر الأول عندما تناول أقسام وأنواع الأغسال
المندوبة لم يذكر من جُمَلتها غُسل التاسع من ربيع الأول أصلاً !!
فلماذا هذا ؟!!

وهل هذا الغُسل مندوباً أم لا عند العلامة المجلسي تَتَنُّ ؟!
فإن كانت الرواية التي ذكرها صحيحة فليَتَعَبَّد بها ؟!
وإن كانت غير صحيحة فلماذا هذا الدفاع غير الموزون عنها ؟!
وباختصار أقول: بما أنَّ الرواية الوحيدة المُعتمد عليها في
التاسع سقطت، فإنَّ المأخوذ منها يسقط أيضاً كالغُسل أو الصوم .

(١) تمت الإشارة والتعليق على (بحار الأنوار) في الفصل الثاني، في بحث الكتاب الثاني.

ولا أريد التعليق في هذا المجال أكثر من ذلك التزاماً بما قلناه سابقاً وهو مراعاة الاختصار الشديد .

سادساً:

الذي يُراجع أغلب المصادر الفقهية الاستدلالية الرئيسية الضخمة للعلماء الأعلام والفقهاء العظام يلاحظ أن بعض العلماء لم يذكروا غُسل التاسع من ربيع الأول أصلاً، وبعضهم ذكره من باب النفي، وبعضهم ذكره من باب أنه لم يثبت عندهم ولكن يؤتى به رجاءً، وأما القلة القليلة جداً الذين يقولون بالغُسل فإنهم لم يستندوا إلى ركنٍ وثيق أو دليل يُعتمد عليه، وقد اطلعنا على أدلتهم .

ولذا نقول أن المشهور بين الفقهاء هو أن الأغسال المُستحبة هي (٢٨) غسلاً فقط وفقط ، ولا وجود لغسل التاسع من ربيع الأول أو غُسل السادس والعشرين من ذي الحجة بينها .

وهنا ملاحظة: لقد ذهب جمعٌ من الفقهاء العظام إلى أن الغُسل مُستحبٌ في نفسه دون أن يقصد المُغتسلُ أية غاية من الغايات المنصوص عليها، وقد اعتمد هؤلاء الفقهاء على آية كريمة وحديث شريفٍ عن رسول الله ﷺ وروايةٍ عن الإمام الصادق عليه السلام .

وفي المقابل أيضاً ذهب جمعٌ من الفقهاء العظام إلى أن الآية والحديث والرواية تُشير إلى استحباب أن يكون الإنسان دائماً على

وضوء فقط وفقط ولا يُفهم منها استحباب الغُسل مُطلقاً، ولديهم إشارات واستدلالات رائعة في هذا الميدان .

وأيضاً ذهبَ جمعٌ من الفقهاء العِظام إلى نفي ورفض القول الأول والثاني..، ولديهم أيضاً إشارات واستدلالات رائعة وقوية في هذا الميدان، ولهذا الموضوع بحثٌ وتحقيقٌ فقهيٌّ طويلٌ جداً لا مجالَ لذكره في هذه العُجالة، وأيضاً التزمنا منّا جانب الاختصار الشديد، وأيضاً لكي لا نخرج عن الموضوع الأساس، وإذا شَمَلَتَنِي التوفيقات الإلهية سأكتب دراسة خاصة في هذا الموضوع إن شاء الله .

سابعاً:

نقول للقائل باستحباب الغُسل أو الصوم في السادس والعشرين من ذي الحجة أو في التاسع من ربيع الأول ما يلي :

أولاً:

كيف يستحب الغُسل أو الصوم في السادس والعشرين من شهر ذي الحجة لهلاك عمر بن الخطاب مع أن هلاكه كان في التاسع والعشرين من ذي الحجة ؟!

لأنه بعد أن طُعِنَ في السادس والعشرين بقيَ إلى اليوم التاسع والعشرين على فراش هلاكه .

ولهذا قال صاحب (السرائر) تَنْهَى باستحباب صيام هذه الأيام الثلاثة !! ، وهذا كلام عاطفي وليس استدلالياً ، وفيه إفراط ، وليس فيه نص ، لم يقل به الفقهاء العظام والعلماء الأعلام إطلاقاً ، ولذا لا نحتاج إلى التعليق عليه .

ولا أدري إن كان صاحب (السرائر) تَنْهَى يقول باستحباب الغُسل أيضاً في هذه الأيام الثلاثة !!؟
فإن كان يقول بذلك فتلك مُصيبة أخرى ، وعشوائية غير مقبولة من عالم كبير وعملاق ، لكنه لا يقول به .

ولا أعلم كيف قال بالأول !!؟

وعلى ماذا اعتمد في قوله !!؟

وإلى أي ركنٍ وثيقٍ استندَ في إثبات هذا الاستحباب !!؟

ولكنه قولٌ شاذ.. وعلى القارئ أن يتأمل في ذلك .

ولا يوجد نص صحيح وصريح أو حتى غير صحيح يقول باستحباب صيام أو غُسل اليوم السادس والعشرين أو التاسع والعشرين من ذي الحجة تحت هذه العلة المزعومة .

ثانياً:

أمّا القائلين باستحباب الغُسل أو الصوم في التاسع من ربيع الأول عليهم أن يشرحوا ويبيّنوا متى طُعِنَ عمر بن الخطاب ؟!

فإن كانَ قد طُعِنَ في اليوم التاسع من ربيع الأول ، فهلاكه في
اليوم الحادي عشر .

فيكون استحباب الغُسل أو الصوم - إن كانا صحيحين - في
اليوم الحادي عشر من ربيع الأول .

وإن كانَ في السابع من ربيع فيكون هلاكه في التاسع منه .
ولكن اليوم السابع الذي يُفترض أنه طُعِنَ فيه عند القائلين
باليوم التاسع من ربيع لم يذكره أحدٌ قط و قط .

كما أنَّ العلماء والفقهاء والمؤرخين ذكروا في المُقابل اليوم
الذي طُعِنَ فيه من ذي الحجة واليوم الذي هلك فيه أيضاً .

وأما اليوم الذي طُعِنَ فيه عند القائلين باليوم التاسع فهو غير
معلوم أصلاً ، لأنهم لم يتعرَّضوا إليه إطلاقاً .

ألا يحتاج ذلك إلى تأمل ؟! ألا يحتاج ذلك إلى تحقيق ؟!

❦

هل يعرف القائلون باليوم التاسع من ربيع الأول أنَّ في شهر
ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين للهجرة^١ لم يكن أبو لؤلؤة^٢ موجوداً
في المدينة المنورة إطلاقاً ؟!!

(١) وهي السنة التي طُعِنَ فيها عمر بن الخطاب .

(٢) وهو الذي طُعِنَ عمر بن الخطاب واسمه (فيروز) وهو عبد عند المُغيرة بن شعبة .

لأنه لم يدخل المدينة المنورة لقتل عُمر بن الخطاب إلا في شهر شوال سنة ثلاث وعشرون للهجرة، كما قال بذلك العلامة المحقق الشيخ مرتضى الأربلي رحمته في (شرح الأحوال)، و العلامة المحقق السيد محمد جواد العاملي رحمته في (النخبة)، و العلامة المحقق الشيخ محمد مهدي الكاظمي القزويني رحمته في (التراجم)، و العلامة المحقق الشيخ جمال الدين محمد بن إبراهيم النوري رحمته في (أسماء الرواة) وغيرهم لا مجال لذكرهم في هذه العُجالة..، وعلى العاقل أن يتأمل.

الصوم:

فختصر الجواب على ذلك في القسمين التاليين:

القسم الأول:

لم يرد إطلاقاً في النصوص الشرعية الصحيحة استحباب الصوم في اليوم التاسع من ربيع الأول، كما قال صاحب (التوضيح) رحمته ج ٤ ص ٢٤٨ السطر العاشر، فلذا لا حاجة لنا للخوض فيه، وقد قال بعض الفقهاء بأنه: [ليس فيه صوم]^١.

(١) مثل السيد الكاشاني في (المصايح) والشيخ الكفعمي في (المصباح) وغيرهما.

والذين قالوا باستحباب الصيام فيه لم يعتمدوا على روايةٍ صحيحةٍ أبداً، وهو قولٌ شاذٌ جداً أكثر من قول القائلين بالغسل .
هذا بالنسبة إلى صيام اليوم التاسع من ربيع الأول .
أمّا صيام اليوم التاسع والعشرين من شهر ذي الحجة فإننا نتناول البحث فيه باختصارٍ شديدٍ في القسم الثاني الآتي .

القسم الثاني:

هناك كلامٌ نقله ابن طاووس رحمته في (الإقبال) ص ٨٦١ السطر التاسع ونسبه إلى الشيخ المفيد رحمته في (حدايق الرياض) بأنه يُستحب صيام اليوم التاسع والعشرين من شهر ذي الحجة لهلاك عمر بن الخطاب .

والجواب على ذلك في النقاط التالية :

النقطة الأولى:

لم يثبت عند العلماء الأعلام استحباب الصوم في هذا اليوم، بل ولم يذكروه أصلاً في مسائل الصوم المندوب لهذا السبب المذكور أو غيره، وقال العلامة السيد مرتضى الجناحي رحمته في (كتاب الصوم) ج ٤ ص ١١٠ السطر الثالث ما نصه: [وصوم اليوم التاسع والعشرين منه - أي من ذي الحجة - لا دليل عليه، ولم يرد في ذلك خبرٌ معتبر،

وما ذكره السيد الجليل في الإقبال عن حدائق الرياض ليس دقيقاً¹، وقد قال بنفي الاستحباب أيضاً عن اليوم التاسع والعشرين من ذي الحجة العلامة السيد محمد جواد القمي رحمته في (التوضيح) والشيخ هادي الشيرازي رحمته في (البيان)، بل ولم يذكر هذا الصيام حتى من باب (الرجاء) على الأقل، ولمن أراد أن يطلع أكثر فعليه أن يرجع الكتب الفقهية الرئيسية الضخمة ليجد أن العلماء الأعلام والفقهاء العظام لم يذكروا استحباب صيام هذا اليوم أصلاً.

النتيجة الثانية:

لقد تفرّد السيد الجليل ابن طاووس رحمته بهذا الاستحباب المنقول عن (حدائق الرياض)، ولم يرد في كتب الفقهاء العظام والعلماء الأعلام شيء بهذا الخصوص أبداً، ويمكن للقارئ الكريم أن يرجع ويحقق في الكتب الفقهية الرئيسية، والرسائل العملية أيضاً، ليجد أنه لم ينقل ذلك عن الشيخ المفيد رحمته أحد قط في الكتب المعتبرة، باستثناء السيد الجليل ابن طاووس رحمته فقط وفقط، وقال رحمته أنه نقل استحباب الصوم في التاسع والعشرين من ذي الحجة من كتاب الشيخ المفيد رحمته (حدائق الرياض).

وهنا ملاحظة مهمة، وهي: أن السيد ابن طاووس رحمته قال في ص ٦١٤ السطر الثاني والعشرين من (الإقبال) ما نصه: 1 وعندنا

الآن به نسخة عتيقة^١ لعلها كُتبت في زمانه^٢ [، وأشار إلى ذلك العالم الكبير آغا بزرك الطهراني تَدْتُّ في (الذريعة) ج ٦ ص ٢٨٦ .
ولذا.. لم نقرأ أن فقيهاً من الفقهاء أو عالماً من العلماء نقلَ شيئاً من كتاب (حدائق الرياض) مباشرةً، مما يُشير إلى أن الكتاب كان عند السيد ابن طاووس تَدْتُّ فقط، ولا نعلم أين هو الآن .

النقطة الثالثة:

قال العلامة السيد محمود الدياب تَدْتُّ مُحقق كتاب (الإقبال) في هامش ص ١٠٠١ السطر الثاني ما نصه: [لم نعثر على هذا الكتاب (حدائق الرياض) للشيخ المفيد] .

النقطة الرابعة:

لو سلّمنا أن الشيخ المفيد تَدْتُّ نقلَ ذلك فلا يعني أن الحُجّة بالغة، والألسنُ تخرس، وباب الحوار مغلق، وانتهى كل شيء!
كلا..

بل نبقى نقول: لم يثبت ذلك بروايةٍ صحيحة صريحة، أو حتى بروايةٍ ضعيفة .

(١) أي من كتاب (حدائق الرياض) .

(٢) أي في زمان المؤلف وهو الشيخ المفيد تَدْتُّ .

لأنَّ كلامنا ليس فيمن كَتَبَ الرواية في كتابه..
سواء كانَ الشيخُ المُفيدُ تَدْنِي .. أو الشيخُ الصدوقُ تَدْنِي ..
أو الشيخُ الطوسي تَدْنِي .. أو العلامةُ المجلسي تَدْنِي .. أو غيرهم .
كلا.. وإنما الكلام حول صحة الرواية .

الْمَقْطَعُ الْخَامِسُ:

لا ننسى أنَّ هذا الاستحباب الضعيف الذي تفرَّد به ابن
طاووس تَدْنِي هو لليوم التاسع والعشرين من شهر ذي الحجة وليس
لليوم التاسع من شهر ربيع الأول .

الْمَقْطَعُ السَّادِسُ:

لو سلَّمنا بما جاء في (حقائق الرياض) للشيخ المُفيد تَدْنِي فإن
ذلك يفتح لنا أبواباً واسعة للبحث ، ولكن أكتفي بالإشارة -على نحو
الاختصار الشديد- إلى أن ما هو مكتوبٌ في (حقائق الرياض)
منسوخٌ بما جاء في كُتُب الشيخ المُفيد تَدْنِي الأخرى ، إذ لم يذكر الشيخ
تَدْنِي هذا الاستحباب في (المقنعة) ص ٣٦٣ السطر الخامس عشر مع
أنه تناول أنواع الصوم المندوب بشكلٍ مُفصلٍ وليس على نحو الإيجاز
والاختصار ، إضافةً إلى أنَّ الشيخ تَدْنِي لم يذكر هذا الاستحباب في كُلِّ
كتبه الفقهية التي كتبها في حياته .. فتأمل .

ملاحظات مهمة في نهاية البحث:

الملاحظة الأولى:

نأمل من القارئ الكريم أن يستوعب البحث كاملاً، حتى تكتمل المعالجة المقصودة من هذا البحث في ذهنه، وإذا أحسَّ القارئ بعدم الاستيعاب لبعض المطالب نأمل منه قراءة البحث كاملاً مرةً ثانية وثالثة، أمّا الإنسان المتعصب فلا يستفيد من قراءة الكتاب، لأنَّ التعصُّب دليل الجهل -عادةً-، وأمّا الذي تنورَ بنور العلم والمعرفة فإني أطلب منه أن ينتقل للملاحظة الثانية .

الملاحظة الثانية:

نأمل ونرجو ونتمنى ممن يمتلك القدرة العلميّة على مناقشة ما ذكرناه في هذا البحث المختصر أن يكتب كتاباً مستقلاً في ذلك، لأنَّ الباب مفتوح للجميع، ولا مكانَ للتعصب عندنا أبداً، ولكن أريد أن أوجّه نظره إلى شيئين مهمين أساسيين :

الشيء الأول : أتمنى منه أن يقرأ الكتاب كاملاً بتأمُّل .

الشيء الثاني : أتمنى منه أن لا يُناقش بعض الفقرات ويترك البقية، وإنما يُناقش كُل ما ذكرناه مِنْ وجوهٍ وأقسامٍ ونقاط .

الملاحظة الثالثة:

ما ذكرناه في هذا الكتاب لا يُلغي الفرح والسرور بهلاك عُمر بن الخطاب^١ وابن أبي قحافة وعُثمان وحتى هلاك الحُكَّام الطُّغاة في

(١) وهُنا مُلاحظة لطيفة وهي: لَمَّا طُنِعَ عُمر بن الخطاب قال - كما أجمع عليه علماؤهم-: (آه قتلي الكلب)، وفي رواية أخرى قال: (آه أكلني الكلب)، وفي رواية أخرى قال: (آه دونكم الكلب فقد قتلي) .
ولَمَّا ضُرِبَ بطلُ الإسلام الأول علي بن أبي طالب عليه السلام في محرابه قال - كما أجمع عليه المسلمون-: (فزت ورب الكعبة) .

أخي القارئ: من هُنا يتبيّن لنا الفرق بين ألفاظ التربية الجاهليّة، وألفاظ الذي تربّى بين يدي زعيم البشريّة النبي الأعظم محمد صلى الله عليه وآله، ويقول علماء النفس أنّ كَلِمَةَ عُمر تُشير إلى رغبته في الدنيا، وتُشير إلى أنّ في داخله بذور الرفض للقضاء الإلهي، وتُشير إلى أنه في أقل درجات الإيمان.. وغير ذلك من الأمراض النفسيّة الخطيرة، ولمعرفة المزيد راجع كتاب (علم اللغة النفسي) للبروفسور جمال محمد عيضة، (علم نفس الألفاظ) للدكتور محمود الدهيمة، (موقف وكلمة) للدكتور برهان ضيحة، (علم نفس الإشاعة) للدكتور هارل كانتر، (سيكولوجيا الكلمة) للدكتور محمد رضا الحلبي .

وإذا أرادَ القارئُ مراجعة الكلمة التي قالها عُمر أو معرفة المستيريا الخطيرة التي صارت عند ولده عبيد الله وكيف أنه أخذ يقتل الناس الأبرياء عشوائياً من أجل دم أبيه، فليقرأ الكتب التالية: (صحيح البخاري) ج ٤ ص ٢٠٤، (تأريخ الإسلام) للذهبي ج ٣ ص ٢٧٧، (عمدة القارئ) للعيني ج ١٦ ص ٢٠٨، (شرح العقيدة الطحاوية) لابن أبي العز الحنفي ص ٥٤١، (المبسوط) للسرخسي ج ١ ص ١٩٦، (بدائع الصنائع) لأبي بكر الكاشاني ج ١ ص ٢٢١، (السنن الكبرى) للبيهقي ج ٣ ص ١١٣، (فتح الباري) لابن حجر ج ٧ ص ٥٠، (المُصنّف) لابن أبي شيبة الكوفي ج ٨ ص ٥٧٥، (صحيح ابن

الدولة الأموية والعباسية وإلى يومنا هذا، فإنَّ هلاك الظالمِ نعمة عظيمة وسرور للمؤمنين، ولكن نريد عقلنة هذا الفرح والسرور .
هذا آخر ما أردنا ذكره في هذا البحث المختصر جداً .

نسأل من الله أن ينفع بهذه السطور كل مؤمن ومؤمنة بحق محمد وآله الطيبين الطاهرين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

حبان (ج ١٥ ص ٣٥) (كنز العمال) للمتقي الهندي ج ٥ ص ٧٢٨ ، (الطبقات الكبرى) لابن سعد ج ٣ ص ٣٣٧ ، (تأريخ مدينة دمشق) لابن عساكر ج ٤ ص ٤٠٩ ، (تاج العروس) للزبيدي ج ١ ص ١١٣ ، (نيل الأوطار) للشوكاني ج ٦ ص ١٦٠ ، (بغية الباحث) للهارث بن أبي أسامة ص ١٨٥ ، (تأريخ المدينة) لابن شبه النميري ج ٣ ص ٨٩٧ ، (الإمامة والسياسة) لابن قتيبة الدينوري ج ١ ص ٣٩ ، (عمر بن الخطاب) للبكري ص ٣١٦ ، (فقه السنة) للسيد سابق ج ١ ص ٢٤١ ، (أسد الغاية) لابن الأثير ج ٤ ص ٧٤ ، وعشرات الكتب الأخرى .

وفي المقابل أسألوا علماء النفس عن الكلمة التي قالها الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وانظروا ماذا كتبوا حولها، حتى تعرفوا عظمة إمامنا عليه السلام .

وقد قال أحد الحاقدين في كتابه بأنَّ الإمام علي عليه السلام قال نفس الكلمة التي قالها عمر، وهذا كذبٌ صريح، ومُخالفٌ لما جاء به السنة والشريعة، وقد ردَّ عليه الكثير من السنة في أنَّ هذه الكلمة لم تجري على لسان علي عليه السلام حينما ضربه ابن ملجم .

وقال بعض الناس الذين اشتبهوا في النَّقل أنَّ الإمام علي عليه السلام قال حين ضربه ابن ملجم: (فزتُ ورب الكعبة قتلني ابن اليهودية)، وهذا خطأ كبير لم يذكره أحدٌ من علمائنا الأعلام في كتبهم المعتبرة، وهناك بعض الكتب غير المعتبرة والشاذة نقلت ذلك اشتباهاً، وإذا كان هناك خطيبٌ يقول هذه العبارة فهو مُخطئ قطعاً وعليه أن يُحقق حتى لا يظلم نفسه، لأنَّ إجماع المسلمين أنه قال عليه السلام: (فزتُ ورب الكعبة) فقط وفقط...، فتأمل .

الإهداء

إلى الأوفياء لأئمتهم عليهم السلام ..
إلى أصحابي الأعزّاء ..
إلى الرجال المخلصين ..
إلى الشباب المؤمنين ..
إلى الأبطال العاملين في مؤسسة الولاية العالمية ..
أهدي ثواب هذا العمل المتواضع

خادمكم الصغير
محمد حسين الرجائي الأصفهاني